



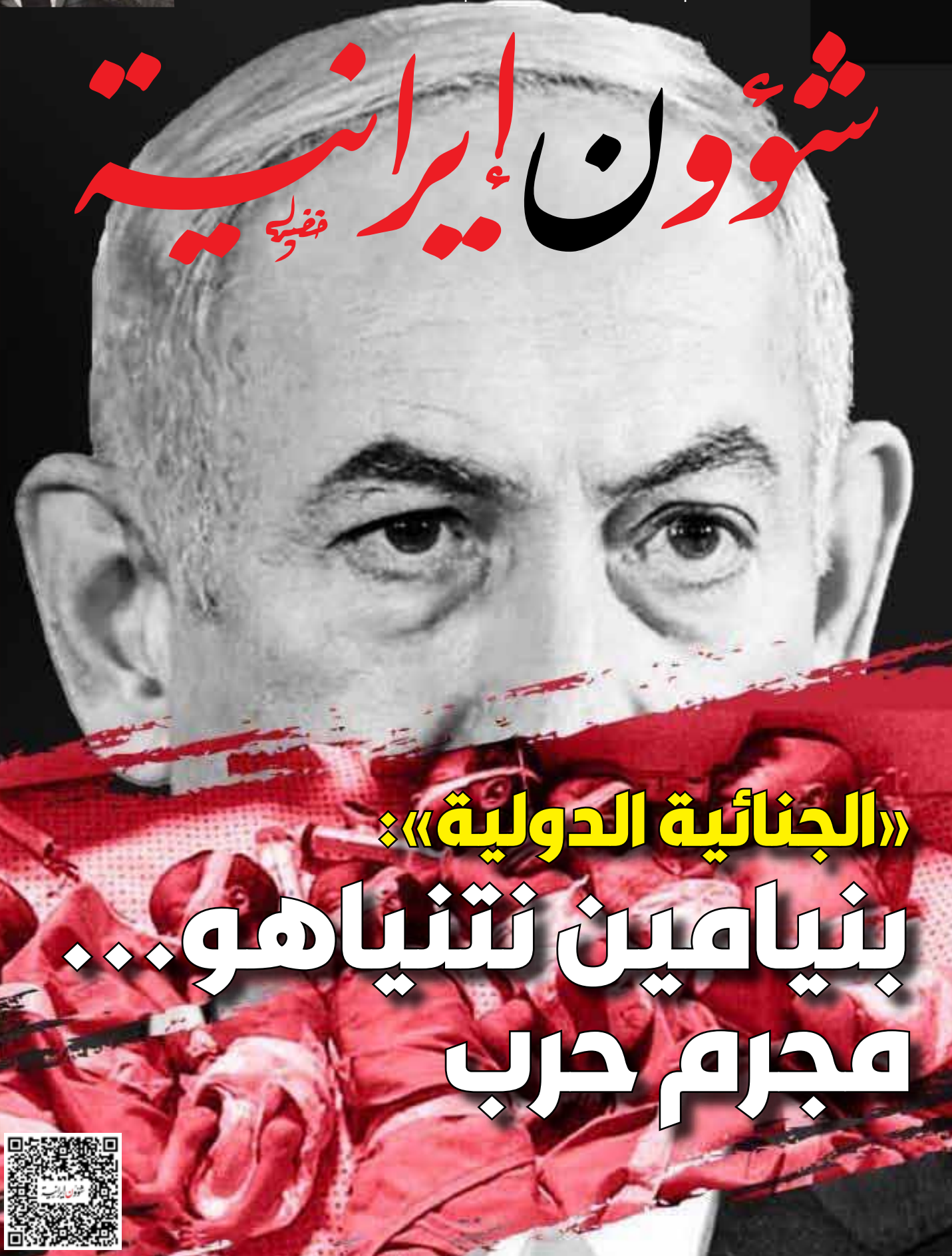
المستشار محمد سلامة:
أمر اعتقال تنياهو «زلزال
قانوني» عالمي

400 يوم
من الإبادة الدموية
في غزة

هل ينهار
«المشروع الإيراني»
إلى غير رجعة؟



شؤون إيران



«الجنائية الدولية»
بنيامين نتنياهو...
مجرم حرب





مركز الخليج للدراسات الإيرانية

ALKHALEEJ CENTER FOR IRANIAN STUDIES

Alkhaleej Center for Iranian Studies, is an independent research institution dedicated to providing both research and field studies on Iranian affairs. Its goal for deepen the overall strategic understanding of Iran and to comprehend the current Iranian situation, as well as to investigate potential future developments in the structure of Iran's project, which aims to control the region's resources and export its revolution to neighboring countries.

The center's mission is to achieve a profound understanding of the region in light of Iran's objectives by offering studies on the challenges facing Arab countries, Tehran's interventions in these nations, and the long-term trends of the Iranian regime. Additionally, the center serves as a free platform for individuals to express their opinions on the region and what is being plotted by Iran and its agents, while also seeking solutions to the various problems associated with the aggressive activities of the Iranian regime.

The center operates with objectivity, neutrality, and professionalism, adhering to the highest international standards of excellence through high-quality studies and research to enhance Iranian studies and raise the level of knowledge according to top-tier competitive standards.

Alkhaleej Center was established in 2016, headed by researcher and writer Sherif Abdel Hamid, a specialist in Iranian affairs. The center has two branches: one in London, United Kingdom, and the other in Cairo, Egypt. Since its inception, it has worked to unveil the conspiracies targeting the Arab region and expose Iran's plots to destabilize the region by all means.

Alkhaleej Center, aims to provide research studies for interested individuals, researchers, and decision-makers in the Arab world, to offer a true and objective view of all that concerns Iran, both domestically and internationally. This is with the goal of formulating a unified Arab strategy to counter Iran's expansionist project, aiming to mitigate the negative effects of this project on the Arab nation.

In its operations, the center relies on the efforts of experts and researchers in Iranian affairs to provide in-depth analyses on political, social, economic, and security issues that the Arab region faces from Iran and its proxies in countries under its control, such as Iraq, Syria, Lebanon, and Yemen.

Alkhaleej Center, adopts several strategic goals, including:

Disseminating knowledge about Iranian affairs and reaching the widest possible audience in the Arab world, particularly researchers, academics, and intellectuals.

Preparing books, scientific studies, strategic research, and reports on Iran's domestic affairs and its foreign relations.

Enhancing the ability to predict events according to distinguished academic standards, to confront various strategic challenges.

Accurately monitoring the Iranian situation in all its details and developments.

Publishing written, visual, and audio media on Iranian affairs in several languages, following scientific and ethical publishing standards.

Organizing conferences, building partnerships, and supporting decision-makers.

Establishing a training center focused on Iranian affairs and teaching the Persian language.

Attracting, developing, and qualifying skilled human resources to cover all the center's areas and activities.

Providing a fully supportive technical environment that covers all fields and ensures the smooth, easy, and secure operation of the center's work.

The center, emerging from an Arab base, aspires to reach global horizons, envisioning the future and aiming to contribute to deepening Arab awareness of the current challenges. It seeks to understand the map of future transformations with major strategic dimensions and their implications for the Middle East in general, and the Arab and Gulf regions in particular.

«مركز الخليج للدراسات الإيرانية» هو مؤسسة بحثية مستقلة، تُعنى بتوفير دراسات بحثية وميدانية حول الشأن الإيراني، سعياً إلى تعميق الرؤية الاستراتيجية العامة لإيران، وفهم «الحالة الإيرانية»، الراهنة، فضلاً عن تقصي احتماليات التطور المستقبلية في بنية المشروع الإيراني الهادف إلى السيطرة على مقدرات المنطقة، وتصدير الثورة إلى الجوار الإقليمي.

وتقوم رسالة المركز على تحقيق فهم معمق للمنطقة في ظل تلك الاستهدافات الإيرانية، من خلال توفير دراسات حول التحديات التي تواجه الدول العربية، وتدخلات طهران في هذه الدول، والتطرق إلى الاتجاهات طويلة الأمد لنظام الملالي. كما يُعد المركز منصة حرة لتتيح للأفراد التعبير عن آرائهم حول المنطقة، وما يحاك لها من إيران وعملائها، مع البحث عن حلول لمختلف المشاكل المرتبطة بالأنشطة العدوانية لنظام الملالي.

يتعامل المركز بموضوعية وحيادية وحرفية ويتبع أعلى معايير الإتقان الدولية عبر دراسات وبحوث عالية الجودة، لتعزيز قدرات الدراسات الإيرانية والارتقاء بمستوى المعرفة وفق معايير تنافسية رفيعة المستوى.

وقد تأسس مركز الخليج منذ عام 2016، برئاسة الباحث والكاتب

شريف عبد الحميد، المختص في الشأن الإيراني، وللمركز مقران الأول في لندن، بالمملكة المتحدة، والثاني في القاهرة، جمهورية مصر العربية. وهو

يعمل منذ ذلك التاريخ من أجل كشف النقاب عن المؤامرات التي تستهدف

المنطقة العربية، وفضح المخططات الإيرانية لزعزعة استقرارها بكل السبل.

يستهدف «مركز الخليج» توفير دراسات بحثية للمهتمين والباحثين

وَصُنَاع القرار في العالم العربي، من أجل توفير رؤية حقيقية وموضوعية لكل

ما يخص الشأن الإيراني، داخلياً وخارجياً. وذلك بهدف صياغة استراتيجية

عربية موحدة لمواجهة المشروع التوسعي الإيراني، من شأنها الحد من

التأثيرات السلبية لهذا المشروع على الأمة العربية.

ويستند المركز، في إطار عمله، إلى جهود خبراء وباحثين في الشؤون

الإيرانية، لتوفير تحليلات معمقة حول القضايا السياسية، والاجتماعية،

والاقتصادية، والأمنية التي تواجه المنطقة العربية من قبل إيران وأذرعها

في الدول التي تسيطر على مقاليدها، وهي العراق وسوريا ولبنان واليمن.

يتبنى «مركز الخليج» عدداً من الأهداف الاستراتيجية، من بينها:

• إشاعة المعرفة بالشأن الإيراني، والوصول إلى أوسع دائرة ممكنة من الجمهور العربي، وخاصة من الباحثين والجامعيين والمتقنين.

• إعداد الكتب والدراسات العلمية والأبحاث الاستراتيجية والتقارير

حول الشأن الداخلي الإيراني، وعلاقات طهران الخارجية.

• تعزيز قدرة التنبؤ بالأحداث وفق معيار أكاديمي متميز؛ لمواجهة

التحديات الاستراتيجية على اختلاف أشكالها.

• رصد دقيق للحالة الإيرانية بكامل تفاصيلها ومستجداتها.

• نشر وسائل إعلامية مقروءة ومرئية ومسموعة حول الشأن الإيراني

بعده لغات، وفقاً لمعايير النشر العلمية والأخلاقية.

• تنظيم المؤتمرات وبناء الشراكات ودعم صنّاع القرار.

• إنشاء مركز تدريب حول الشأن الإيراني، وتعليم اللغة الفارسية.

• استقطاب وتطوير وتأهيل الكفاءات البشرية المؤهلة لتغطية كافة

مجالات وأنشطة المركز.

• توفير بيئة تقنية مساندة كاملة تغطي كافة المجالات، وتضمن سير

العمل بسلاسة وسهولة وأمان.

والمركز، إذ ينطلق من بيئة عربية حاضنة، فإنه يتطلع إلى آفاق العالمية

الرجية، مستشرفاً معالم المستقبل، وطامحاً إلى المساهمة في تعميق الوعي

العربي بواقع التحديات القائمة، وإدراك خارطة التحولات المستقبلية ذات

الأبعاد الاستراتيجية الكبرى، وانعكاساتها على أوضاع منطقة الشرق الأوسط

عموماً، وعلى المجالين العربي والخليجي خصوصاً.



السنة الواحدة (أثنا عشر عدداً) تشمل تكلفة البريد
داخل مصر: 1000 جنيه مصري -
اتحاد بريد عربي: 120 دولاراً أمريكياً -
أوروبا وإفريقيا: 130 دولاراً أمريكياً - أمريكا
وكندا: 170 دولاراً أمريكياً -
باقي دول العالم: 200 دولار أمريكي.

هل ينهار المشروع الإيراني إلى غير رجعة؟

نجحت إيران، على مدار أكثر من أربعة عقود، في استثمار الجماعات الشيعية العربية، وعلى رأسها «حزب الله» اللبناني، لخلق العديد من الأدوات العسكرية والسياسية التابعة لها في المنطقة، مستغلة الدين وتوظيفه فكرياً وأيديولوجياً لخدمة أجندتها السياسية التوسعية، ضمن ما يُسمى «تصدير الثورة»، لإقامة ما يُسمى «الهلال الشيعي» في الشرق الأوسط.

والآن، بعد الضربات الإسرائيلية التي تلقتها الجماعة الشيعية اللبنانية، ودخول الولايات المتحدة بقوة على خط الصراع، بات المشروع الإيراني على كف عفريت، وأصبح وكلاء طهران يواجهون معضلة وجودية، للبقاء على قيد الحياة السياسية في دول مثل لبنان وسوريا واليمن والعراق، ناهيك عن تنفيذ «أجندة إيران» التي يبدو يوماً بعد يوم أنها تسقط سقوطاً ذريعاً، بناء على المعطيات الجديدة في المنطقة، وهي المعطيات التي لا قبل لنظام الملالي بها.

ولا يواجه نظام طهران، وفق تلك المعطيات المستجدة، أزمة في مشروعها التوسعي فحسب، بل تواجه أيضاً معضلات داخلية غير قابلة للحل، ومنها الأزمة الاقتصادية الخانقة، والتي ستزداد تفاقمًا مع عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض من جديد، ما يعني تصعيد سياسة «الضغط الأقصى» التي أوصلت الاقتصاد الإيراني إلى حافة الانهيار.

إزاء هذه الأزمة المزدوجة، خارجياً وداخلياً، لم يعد النظام الإيراني يراهن على دعم وكلائه لمشروعه، بل على بقائهم نفسه. فهذا الاستثمار بدأ يظهر علامات واضحة على انهياره، وبشكل سريع. يبدو ذلك جلياً من خلال تراجع دور أبرز حلفاء إيران في المنطقة، فـ «حزب الله»، الذي كان يُعد أحد أقوى أذرعها في لبنان والمنطقة بشكل عام، تم تحجيمه بشكل ملحوظ، وأصبح يتعرض لضغوط سياسية وعسكرية غير مسبوقة، داخلياً وخارجياً، خاصة بعد اغتيال حسن نصر الله، رجل طهران القوي.

أما جماعة «الحوثيين» الانقلابية في اليمن، الذين كانوا في وقت من الأوقات قوة ضاربة تابعة لإيران، فقد فقدوا الكثير من قدرتهم على التأثير في الساحة الإقليمية، باستثناء بعض الضربات الاستعراضية التي توجهها الجماعة ضد الاحتلال الإسرائيلي، بدعوى «إسناد» المقاومة في غزة. معضلة إيران الآن تتمثل في انعدام الخيارات الجيدة، فهي «خاسرة» على كل حال. فإن تدخلت لإنقاذ «حزب الله» من الانهيار التام، الحيلولة دون انتهاء سيطرته على الدولة اللبنانية، فسوف يُضرب الداخل الإيراني. وإن تمتعت وترددت، فسوف تفقد مصداقيتها، وبالتالي يضيع الاستثمار الإيراني الذي بدأ منذ الثمانينات فيما يُسمى «محور المقاومة»، لتنهيار المنظومة الإيرانية إلى غير رجعة.

شؤون إيرانية

نتيهاهو... مجرم فار من وجه العدالة



06

المحتويات



51

أمر اعتقال نتياهو
«زلزال قانوني» عالمي



46

هل يُفلت لبنان من
«القبضة الإيرانية»؟



42

400 يوم من الإبادة
الدموية في غزة



10

«الجنايئة الدولية» تقرر
اعتقال نتياهو وجالانت

43 400 يوم من الإبادة الدموية
في غزة
مروان محمود

47 هل يُفلت لبنان من «القبضة
الإيرانية»؟
إسراء حبيب

52 لا تُغلقوا أعينكم عن غزة:
المجاعة.. البرد.. الدمار
د. عبير فاروق عبد العزيز

53 ماذا يعني قرار الجنايئة
الدولية بحق نتياهو
وجالانت؟
د. أحمد رمضان

26 ساسة غربيون: نتياهو
«مطلوب» للعدالة فورًا
مروان محمود

30 حيثيات أمر «اعتقال» رئيس
وزراء إسرائيل
أحمد النعماني

34 11 «جريمة حرب» إسرائيلية
في غزة
سحر عزوز

38 هل يُفلت «سفاح غزة» من
العقاب؟
يوسف شرف الدين

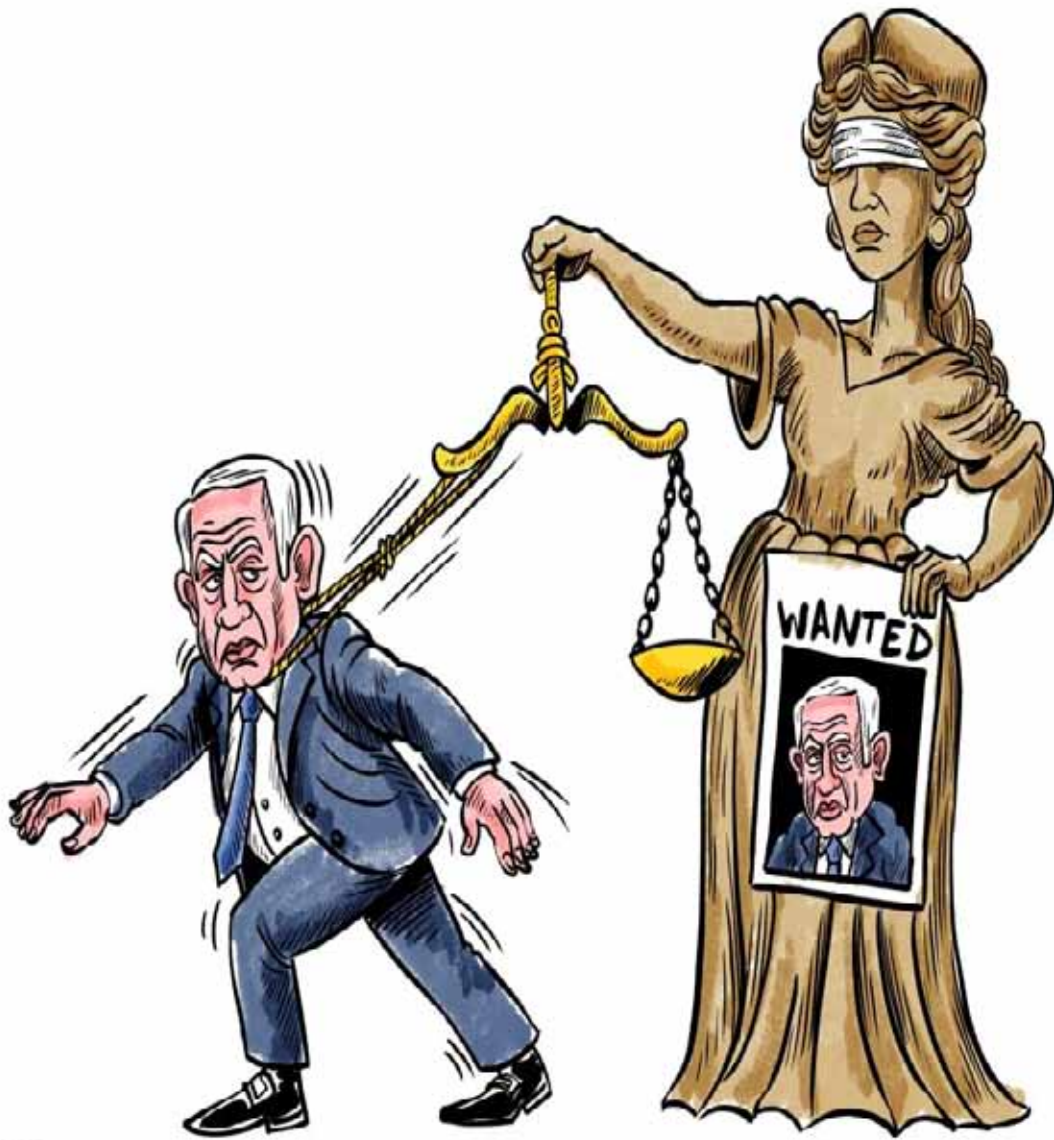
6 نتياهو... مجرم فار من وجه
العدالة

10 «الجنايئة الدولية» تقرر
اعتقال نتياهو وجالانت
يوسف شرف الدين

14 كيف تحوّل نتياهو إلى
«مجرم دولي»؟
إسراء حبيب

18 اعتقال «نتياهو وجالانت» أمر
مُلزم لـ 125 دولة
سحر عزوز

22 أصوات دولية مهدّت الطريق
لـ «أمر الاعتقال»
أحمد النعماني



Paddura

نتنياهو... مجرم فار من وجه العدالة

بعد 400 يوم من جرائم الحرب اليومية والجرائم الدموية التي ارتكبتها جيش الاحتلال الإسرائيلي في غزة، أصدرت «المحكمة الجنائية الدولية» أخيراً أمراً باعتقال رئيس وزراء دولة الاحتلال بنيامين نتنياهو، ووزير دفاعه يوآف جالانت، للمثول أمام المحكمة، بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

أمر الاعتقال هز أركان دولة الاحتلال، التي كانت تتبجح دائماً بأن جيشها يعتبر «الأكثر أخلاقية» في العالم، على النقيض مما يشاهده العالم بأسره على شاشات التلفزيون من جرائم مروعة يندى لها جبين الإنسانية.

بات بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء دولة الاحتلال الإسرائيلي، بعد صدور أمر اعتقاله من المحكمة الجنائية الدولية، مجرمًا فارقاً من وجه العدالة. وأصبح مصيره على المحك، خصوصاً أن هناك 124 دولة على مستوى العالم موقعة على ميثاق المحكمة، وهي ملزمة قانوناً باعتقال السفاح الصهيوني حال وصوله إلى أراضيها، أو عبوره أجواها، ما يعني أن نهاية نتنياهو للمأسوية قد اقتربت، بل هي قاب قوسين أو أدنى.

ولم يكن غريباً أن يثير أمر المحكمة الجنائية الدولية باعتقال نتنياهو، ردود أفعال غاضبة داخل الكيان الإسرائيلي، إذ هاجم المسؤولون في دولة الاحتلال المحكمة، واصفين إياها بأنها «معادية للسامية»، وهي نفس التهمة الجاهزة التي تنتظر أي شخص في العالم ينتقد (إسرائيل)، ويكشف جرائمها في حق المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين!

وبينما قال جدعون ساعر، وزير خارجية الاحتلال، إنها «لحظة سوداء بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية، فقدت فيها كل شرعية لوجودها ونشاطها»، وصف إسحاق هرتسوج، رئيس دولة الاحتلال، القرار بـ «اليوم المظلم للعدالة» واليوم مظلم للإنسانية!



شريف عبد الحميد

إن سبب غضب نتنياهو وفريقه الحاكم ومعه حلفاؤه من إصدار مذكرتي الاعتقال، هو التزام الدول الأعضاء في «المحكمة الجنائية الدولية» بتطبيق مذكرة الاعتقال بحق نتنياهو وجالانت للاعتقال الفوري، في حال السفر إلى أي من الدول الأعضاء 124 دولة الموقعة على ميثاق المحكمة بموجب «نظام روما الأساسي» الذي أنشأ المحكمة عام 2002.

نتنياهو «مطلوب للعدالة»

انضم نتنياهو وجالانت، بذلك، إلى قائمة المجرمين الفارين من وجه العدالة، والمطلوبين دولياً، من رؤساء وقادة دول مثل بوتين الرئيس الروسي وعمر البشير وقبلهما معمر القذافي ورئيس ساحل العاج الأسبق ووليم روتو نائب رئيس كينيا.



أمر المحكمة الجنائية

الدولية باعتقال

نتنياهو وجالانت هو

نهاية تاريخية لمزاعم

«المظلومية اليهودية»

في التاريخ

والملفت إصرار قضاة المحكمة على إصدار مذكرات الاعتقال بحق نتنياهو وجالانت وترحيب، وتوعد دول الاتحاد الأوروبي تنفيذ مذكرات الاعتقال، والإشادة باستقلال المحكمة، باستثناء (إسرائيل) والولايات المتحدة وهنغاريا، وتأكيد رؤساء وزراء عدة دول أوروبية أنه سيتم اعتقال نتنياهو في حال قيامه بزيارتها.

خشية (إسرائيل) وحلفائها، بعد الترحيب الدولي والعربي والإقليمي بمذكرات اعتقال نتنياهو وجالانت من تصاعد الاحتجاجات الشعبية ودفع الحكومات ضد الشراكة بحرب الإبادة، وحظر تصدير السلاح. وتكريس واقع: باتت (إسرائيل) دولة مارقة ومنبوذة!

العالم كله بات يتساءل الآن: هل هناك، بعد ذلك، مغالطات وافتراعات أكثر من هذا التبجح وقلب الحقائق، بشأن المذابح الدموية المرتكبة في قطاع غزة، والتي يشاهدها العالم أجمع على الهواء في بث حي مباشر؟

لم يكن قرار «الجنائية الدولية» باعتبار نتنياهو وجالانت «مجرمي حرب»، نابغاً من «تسييس المحكمة» أو معاداتها للسامية، كما يحاول الكيان وحكومته الترويج للأمر، وإنما جاء بعد فضائح ومآسي وإبادة جماعية عاشها الفلسطينيون في قطاع غزة على مدار عام كامل.

ومنذ بدء العدوان الإسرائيلي في السابع من أكتوبر/تشرين الأول العام الماضي، حتى الآن، كانت الخسائر البشرية بين الفلسطينيين في قطاع غزة صادمة إلى أبعد الحدود، بسبب الآلة العسكرية الوحشية الإسرائيلية التي لم تترق بين المدنيين والمقاومين، وبحسب وزارة الصحة الفلسطينية، قتل نتنياهو وجيشه 43,985 فلسطينياً، أغلبيتهم من النساء والأطفال.

ومن بين هؤلاء الضحايا الأبرياء ما لا يقل عن 11,355 طفلاً، بجانب 104,092 جريحاً، في حين لا يزال آلاف



نتنياهو... مجرم حرب

مثّلت مذكرتا اعتقال نتنياهو وجالانت، تطورًا قانونيًا كبيرًا، خصوصًا أن هذه هي المرة الأولى التي تصدر فيها أوامر اعتقال لقادة (إسرائيل)، الذين طالما رُوجوا للرأي العام العالمي أسطورة أنهم «جيش أخلاقي» ملتزم بأخلاقيات الحرب، وهو الأمر الشائع على نطاق واسع، خصوصًا في الدول الغربية المؤيدة لـ (إسرائيل).

وعقب صدور مذكرة الاعتقال بحق نتنياهو وجالانت، توالت الدول التي أعلنت عزمها تطبيق قرار المحكمة الجنائية الدولية. فقد أبدت العديد من الدول الأوروبية، بما في ذلك هولندا وإيرلندا وبلجيكا وفرنسا، استعدادها لتنفيذ القرار؛ مما شكّل تحديًا قانونيًا لـ (إسرائيل).

وأكد المتحدث باسم المحكمة الجنائية الدولية، فادي العبد الله، أن أوامر الاعتقال التي أصدرتها المحكمة ضد رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي ووزير دفاعه السابق، لا يمكن إلغاؤها إلا بحجج قوية، مشددًا على أن «الضغط السياسي لن يؤثر على قرار المحكمة». وقال «العبد الله» في تصريحات لهيئة البث الإسرائيلية، إن التهديدات السياسية الإسرائيلية والأنباء عن فرض عقوبات أمريكية على المحكمة لن تؤثر على اتخاذها للقرار، مؤكدًا أن القضاة مستقلون ولن يقرروا إلا وفقًا للأدلة والقانون.



بتهمة ارتكاب جيش الاحتلال جرائم حرب في غزة «الجنائية الدولية» تقرر اعتقال نتنياهو وجالانت



المتحدث باسم المحكمة.. وأمر الاعتقال لا يمكن إلغاؤها إلا بحجج قوية

مع إعلان قرار الاعتقال، أنها وجدت «أسباباً معقولة» للاعتقاد بأن نتنياهو وجالانت، يتحملان «المسؤولية الجنائية» عن جريمة الحرب المتمثلة في التجويع كأسلوب من أساليب الحرب، والجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في القتل والاضطهاد وغيرها من الأعمال اللاإنسانية.

ومثلت مذكرتنا اعتقال نتنياهو وجالانت، تطوراً قانونياً كبيراً، خصوصاً أن هذه هي المرة الأولى التي تصدر فيها أوامر اعتقال لقادة (إسرائيل)، الذين طالما روجوا للرأي العام العالمي أسطورة أنهم «جيش أخلاقي» ملتزم بأخلاقيات الحرب، وهو الأمر الشائع على نطاق واسع، خصوصاً في الدول الغربية المؤيدة لـ (إسرائيل).

يوسف شرف الدين



المحكمة: نتنياهو وجالانت يتحملان «المسؤولية الجنائية» عن التجويع كأسلوب حرب والجرائم ضد الإنسانية

أصدرت المحكمة الجنائية الدولية، مؤخراً، قراراً بإصدار مذكرتي اعتقال بحق رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير دفاع جيش الاحتلال السابق يوأف جالانت. وذلك بتهمة ارتكاب جيش الاحتلال الإسرائيلي جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية خلال العدوان المستمر منذ أكثر من عام على قطاع غزة. وفي مايو/أيار الماضي، طلب كريم خان، المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية، من المحكمة إصدار مذكرات توقيف بحق نتنياهو وجالانت، الذي أقاله رئيس وزراء الاحتلال مطلع هذا الشهر، بعد أن «ثبت لدى المحكمة بالأدلة وقوع جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، يُشبهه أنها ارتكبت في غزة». وذكرت المحكمة، في بيان رسمي تزامناً



المحكمة .. تنتياهو وجالانت يتحملان المسؤولية الجنائية عن التجويع كأسلوب حرب والجرائم ضد الإنسانية

جرائم الحرب المتهمين بها، مشيراً إلى أن المحكمة تحقق فيما إذا كان المتهمان ارتكبا جرائم أثناء الحرب في قطاع غزة، قائلًا: «ليس كل شيء مسموحًا به خلال الحرب».

وأكد «العبد الله» أن المواضيع السياسية لا تؤثر على سير العدالة التي لديها مسارها الخاص، وعندما تصدر مذكرات اعتقال من قبل قضاة المحكمة هم وحدهم من يستطيعون سحب تلك الأوامر في حال كان هناك سبب قانوني، وغير ذلك فإن مذكرات الاعتقال لا تسقط بمرور الزمن والتقدم.

وأوضح المتحدث، أن المحكمة لم تصدر بعد حكمًا بحق نتياهو وجالانت، بل إن المحاكمة في المرحلة التمهيدية، إذ أصدرت أوامر بالقبض عليهم، لوجود أسباب وجيهة للظن بأنهم ارتكبوا هذه الجرائم، وأنه من الضروري أن يدافع المدانين عن أنفسهم أمام القضاة، وهناك حقوق دفاع محفوظة لهم، وبالتالي هم ليسوا مدانين.

وعقب صدور مذكرة الاعتقال بحق نتياهو وجالانت، توالى الدول التي أعلنت عزمها تطبيق قرار المحكمة الجنائية الدولية. فقد أبدت العديد من الدول الأوروبية، بما في ذلك هولندا وإيرلندا وبلجيكا وفرنسا، استعدادها لتنفيذ القرار؛ مما شكل تحديًا قانونيًا لـ (إسرائيل). وفي أول رد فعل أوروبي، قال وزير الخارجية

جرائم لا تسقط بالتقدم

جاءت أوامر الاعتقال، بعد التحقيقات الموسعة التي أجريت بشأن الهجمات الإسرائيلية على المدنيين في غزة، حيث أشار مكتب المدعي العام في المحكمة إلى وجود «أدلة منطقية» تربط نتياهو وجالانت بتوجيه الهجمات التي أدت إلى قتل مدنيين، ما يُعتبر انتهاكًا للقانون الدولي واتفاقيات جنيف.

وأكد المتحدث باسم المحكمة الجنائية الدولية، فادي العبد الله، أن أوامر الاعتقال التي أصدرتها المحكمة ضد رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي ووزير دفاعه السابق، لا يمكن إلغاؤها إلا بحجج قوية، مشددًا على أن «الضغط السياسي لن يؤثر على قرار المحكمة».

وقال «العبد الله» في تصريحات لهيئة البث الإسرائيلية، إن التهديدات السياسية الإسرائيلية والأنباء عن فرض عقوبات أمريكية على المحكمة لن تؤثر على اتخاذها للقرار، مؤكدًا أن القضاة مستقلون ولن يقرروا إلا وفقًا للأدلة والقانون.

ولفت إلى أن القضاة لا يستطيعون إلغاء أوامر الاعتقال إلا بتقديم حجج وصفها بالقوية جدًا، حتى لو شكلت (إسرائيل) لجنة تحقيق خاصة، فإن «الجنائية الدولية» يجب أن تتحقق مما إذا كان نتياهو وجالانت سيحاكمان بتهم



المتحدث باسم المحكمة: أوامر الاعتقال لا يمكن إلغاؤها إلا بحجج قوية... والضغط السياسي لن يؤثر على القرار



غالبية المستشفيات، وأكبرها مستشفى الشفاء بمدينة غزة، تعرضت للقصف الوحشي من قبل الاحتلال الإسرائيلي

بتنفيذ قرار المحكمة، وتسليم نتياهو وجالانت إلى القضاء الدولي، وشددت على ضرورة تنفيذ سياسة قطع الاتصال واللقاءات مع المطلوبين الدوليين.

«يوم مظلم» في إسرائيل

في المقابل، جاء رد فعل الشخصيات الإسرائيلية البارزة غاضباً من قرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن مذكري اعتقال نتياهو وجالانت. إذ وصفه الرئيس إسحاق هرتسوغ بأنه «يوم مظلم للعدالة والإنسانية»، قائلاً إن القرار «اختر جانب الإرهاب والشر على الديمقراطية والحرية». ووصفه مكتب رئيس الوزراء بأنه «قرار معاد للسامية»، وقال إن (إسرائيل) «ترفض تماماً الاتهامات الكاذبة والعبثية»، ووصف المحكمة الجنائية الدولية بأنها «هيئة سياسية متحيزة وتمييزية». كذلك انتقدت حكومة الاحتلال الإسرائيلية هذا القرار، واصفة إياه بالمعادي للسامية، ورفضت التهم الموجهة إلى مسؤوليها، مشيرة إلى أن المحكمة الجنائية الدولية منحازة.

ومع إصدار مذكريات الاعتقال بحق المتهمين، أصبح على جميع الدول المنضمة لنظام روما الأساسي (نظام المحكمة الجنائية الدولية) الالتزام بتسليم المطلوبين لتنفيذ ما

الهندي؛ كاسبار فيلدكامب «إن هولندا (وهي مقر المحكمة) مستعدة للتحرك بناءً على أمر الاعتقال الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو إذا لزم الأمر». ومن جانبه، قال مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، إن «أمر المحكمة الجنائية الدولية باعتقال نتياهو وجالانت ليس سياسياً»، داعياً إلى «احترام قرار المحكمة وتنفيذه». وقال وزير الدفاع الإيطالي جويدو كروسيو، إن بلاده ستكون ملزمة باعتقال نتياهو إذا زار إيطاليا.

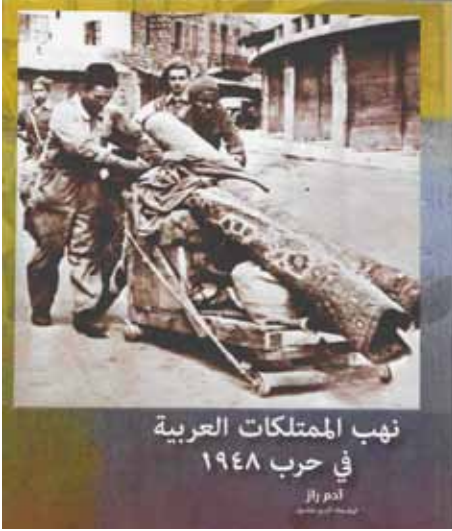
وانضم إلى هذه الدول عدد آخر من البلدان التي لعبت دوراً في دفع القضية قدماً أمام المحكمة الجنائية الدولية، ومنها تشيلي والمكسيك وجنوب إفريقيا، فهذه الدول كانت من بين أولى الدول التي طلبت التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني في غزة.

ولاقي هذا القرار ترحيب الدول العربية، وفي مقدمتها مصر والأردن. فقد أكد وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي على ضرورة احترام قرارات المحكمة الجنائية الدولية، وذلك بعد إصدار مذكريات اعتقال بحق رئيس وزراء (إسرائيل) بنيامين نتياهو ويوآف جالانت. وطالبت السلطة الفلسطينية جميع الدول الأعضاء في المحكمة وفي الأمم المتحدة،

قضاة المحكمة وحدهم من يستطيعون سحب الأوامر... ومذكرات الاعتقال لا تسقط بمرور الزمن والتقدم

كتاب العدد

نهب الممتلكات العربية في حرب 1948



كتاب «نهب الممتلكات العربية في حرب 1948»، للمؤرخ الإسرائيلي آدم راز، صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، يتضمن سردية تتعلق بعمليات نهب السكان اليهود الأملاك المنقولة للعرب الفلسطينيين الذين تم اقتلاعهم من مدنهم وبلداتهم إبان نكبة 1948، وهو من ترجمة أمير مخول، وتحرير أنطوان شلحت.

يشار إلى أن هذا الكتاب الهام جاء اعتماداً على مادة أرشيفية واسعة جداً ومتنوعة، تتضمن شهادات مروّعة تكشف وقائع جريمة نهب جماعي منظم، وتكشف الكثير من حيثيات النقاش السياسي الداخلي حول تلك الوقائع. وينوّه المؤلف، المؤرخ راز، بأنه نظراً إلى كون هذا الكتاب هو، بحسب ما يقول، أول كتاب إسرائيلي يضم بين دفتيه قصة نهب الممتلكات العربية من جانب الجمهور اليهودي إثر النكبة، فقد رأى أنه من الأنسب أن يشمل جميع المدن لا اعتقاده بأن هناك اختلافات في عملية النهب هذه بين مدينة وأخرى. كما ينوّه المؤرخ بأنه زار أكثر من 20 أرشيفاً في سبيل جمع الوثائق التاريخية اللازمة لتأليف كتابه هذا.

الأبعاد السياسية للنهب

يتكوّن الكتاب، الواقع في 260 صفحة، من فصلين رئيسيين، يقدم الفصل الأول وصفاً لنهب الممتلكات العربية أثناء الحرب (1947-1949)، بحسب التسلسل الزمني الذي ينتهي بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار الأخير، في منتصف العام 1949، أما الفصل الثاني فيناقش النهب من وجهة نظر اجتماعية وسياسية. يكشف الكتاب أن توّرت العديد من شرائح الجمهور الإسرائيلي، من المدنيين والمحاربين على حدّ سواء، في النهب والسلب



مدعي المحكمة الجنائية الدولية كريم خان

جاء فيها. وتنفيذ مذكرة الاعتقال ضروري؛ لأن من شأنه القبض على من جاء بحقهم أمر الاعتقال، وهو أمر ضروري لضمان حضورهم إلى المحكمة أو لضمان عدم عرقلتهم للتحقيق أو لمنعهم من الاستمرار في ارتكاب الجريمة.

وعلى الرغم من ذلك، تحول بعض التحديات الدولية دون اعتقال المتهمين، ويأتي في مقدمتها عدم وجود جهاز شرطة لدى المحكمة الجنائية الدولية يمكنها من تنفيذ أحكامها وأوامرها، حيث لا يتوفر لدى المحكمة الجنائية الدولية، جهاز شرطة يقوم بالتنفيذ، إنما تعتمد في ذلك بشكل أساسي على تعاون الدول. وبالتالي، حتى يتم تنفيذ قرار المحكمة باعتقال متنيهاو وجالانت، فإن الأمر يتطلب أن يسافر المتهمان إلى دولة من الدول المنضمة للاتفاقية؛ وعليه من المتوقع ألا يقوم أي من المتهمين بالسفر خارج (إسرائيل) تجنباً للاعتقال.

من جهة أخرى، تعترض قوى دولية مؤثرة على القرار مثل الولايات المتحدة وروسيا. فقد أكد المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض أن الولايات المتحدة رفضت قرار المحكمة الجنائية الدولية. وأعرب المتحدث عن قلق واشنطن العميق «إزاء اندفاع المدعي العام لطلب مذكرة اعتقال، وأخطاء العملية المزعجة التي أدت إلى هذا القرار»، مضيفاً أن الولايات المتحدة تناقش الخطوات التالية مع شركائها.

ومن جانبه، قال المرشح لتولي منصب مستشار البيت الأبيض لشؤون الأمن القومي، مايك والتز، إن المحكمة الجنائية الدولية ليس لها أي مصادقية، مؤكداً أن واشنطن دحضت ادعاءاتها بشأن (إسرائيل).

وكتب والتز على منصة «إكس» أن «(إسرائيل) دافعت بشكل قانوني عن شعبها وحدودها» ضد من وصفهم «إرهابي الإبادة الجماعية». كما أن هناك دولاً أخرى من غير الموقعة على نظام روما الأساسي، قد تحاول استخدام نفوذها لوقف تنفيذ مذكرة الاعتقال بحق متنيهاو وجالانت.

المصادر:

- 1- «الجنائية الدولية»: اعتقال «نتنيهاو وجالانت» لا يمكن إلغاؤه «إلا بحجج قوية»، موقع المصري اليوم، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.
- 2- أمرا اعتقال نتنيهاو وجالانت.. ماذا بعد قرار المحكمة الجنائية الدولية؟ موقع الشرق، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.
- 3- ما تحديات ومعوقات تنفيذ قرار «المحكمة الجنائية الدولية» لاعتقال نتنيهاو وجالانت؟، موقع القاهرة الإخبارية، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

مطلوب للاعتقال في 124 دولة حول العالم كيف تحوّل نتنياهو إلى «مجرم دولي»؟



نتنياهو مجرم حرب مطلوب للعدالة

في ضربة قانونية دولية موجعة لجزيرة و غرور بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي، وتحالفه اليميني المتطرف وداعميه الدوليين، أصدرت «المحكمة الجنائية الدولية»، مؤخرًا، أمر اعتقال تاريخي أدان مجرمي الحرب، نتنياهو، ووزير حربه المقال يوآف جالانت، على الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في غزة.

وأكدت المحكمة، في أمر الاعتقال، تحملهما «المسؤولية الجنائية» باعتبارهما مشاركين في ارتكاب الأفعال بالاشتراك مع آخرين، عن الجرائم التالية: «جريمة الحرب المتمثلة في التجويع كأسلوب من أساليب الحرب؛ والجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في القتل والاضطهاد وغيرها من الأعمال اللاإنسانية. ووجدت الدائرة أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن نتنياهو وجالانت يتحملان المسؤولية الجنائية باعتبارهما مسؤولين مدنيين عن جريمة الحرب المتمثلة في توجيه هجوم متعمد ضد السكان المدنيين».

وفي الحثييات، بررت المحكمة إصدار أوامر الاعتقال بأن «السلوك الذي تناولته مذكرة الاعتقال يبدو أنه مستمر. ومن مصلحة الضحايا وأسره أن يتم إعلامهم بوجود مذكرات الاعتقال».

ولم يكن قرار المحكمة الدولية باعتبار رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي ووزير دفاعه السابق مجرمي حرب، نابعًا من «تسييس المحكمة» أو معاداتها للسامية، كما يحاول الكيان وحكومته الترويج للأمر، وإنما جاء بعد فظائع ومآسي وإبادة جماعية عاشها الفلسطينيون في قطاع غزة على مدار عام كامل.

وخلال العام المنصرم، نفذ جيش الاحتلال الإسرائيلي سلسلة هجمات دموية «جوية وبرية»، على قطاع غزة، أسفرت عن سقوط آلاف الشهداء والجرحى، بجانب تدمير واسع في البنية التحتية وممتلكات المواطنين، وانتشار الأمراض والأوبئة بين المواطنين.

الآلة العسكرية الوحشية

منذ بدء العدوان على غزة في أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي، حتى الآن، كانت الخسائر البشرية بين السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة صادمة إلى أبعد الحدود، بسبب عنف الآلة العسكرية الوحشية الإسرائيلية التي لم تفرّق بين المدنيين والمقاومين، وبحسب وزارة

إسراء حبيب

الصحة الفلسطينية، قتل نتنياهو وجيشه حتى تاريخه 43,985 شهيدًا فلسطينيًا، أغلبيتهم من النساء والأطفال.

ومن بين هؤلاء الشهداء ما لا يقل عن 11,355 طفلًا، بجانب 104,092 جريحًا، في حين لا يزال آلاف الضحايا تحت الأنقاض. ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية تعبر تلك الأرقام عما يصل إلى 6% من سكان غزة، فيما أجبر مئات الآلاف على النزوح القسري، بمعدل نزوح مرة واحدة على الأقل شهريًا.



جرائم جيش الاحتلال الإسرائيلي المستمرة في غزة دفعت «الجنائية الدولية» لإصدار قرار باعتقال نتنياهو وجالانت



إسرائيل تواصل حربها الوحشية على قطاع غزة منذ 400 يوم



الشايحي: أهمية قرار اعتقال مجرم الحرب نتنياهو هو الإقرار بارتكاب إسرائيل جرائم ضد الإنسانية من جيش الاحتلال

القدرة على الوصول إلى المكبات. وتسبب الحصار الكامل في إلحاق ضرر جسيم بالأطفال وأدى إلى وفيات كبيرة، بما في ذلك الرضع والمواليد الجدد، كما تأثرت النساء الحوامل وذوو الإعاقة بما فعله الاحتلال في قطع إمدادات المياه والغذاء والكهرباء والوقود وغيرها من المساعدات الإنسانية.

واعتمد نتنياهو وجالانت على إحداه أكبر قدر من الدمار في القطاع، وأهملا مبادئ «التمييز والحيطة والتناسب» خلال العمليات القتالية، وذلك عن طريق استخدام للأسلحة الثقيلة ذات القدرات التدميرية العالية في المناطق السكنية المكتظة وهو ما اعتبرته «الجنايات الدولية» هجومًا متعمدًا ومباشرًا على السكان المدنيين العزل.

التهجير القسري أيضًا كان واحدًا من الاتهامات التي طالت نتنياهو وجالانت، إذ أصدرت إسرائيل مئات الأوامر لإجلاء السكان من شمال غزة إلى مواقع أخرى، وعلى الرغم من اعتبارها آمنة، إلا أن القوات لم تعط الوقت الكافي لعمليات الإجلاء الآمنة، وهاجمتها باستمرار.

المواجهة القانونية الدولية

شهد العدوان على غزة، والمستمرة لأكثر من عام، تحولًا في المواجهة القانونية الدولية

كما حوّل نتينهاو وجالانت ما يقرب من 156 ألف مبنى سكني في قطاع غزة إلى أنقاض أو شبه مدمر، وفق آخر تحليل أجرته الأمم المتحدة عبر الأقمار الصناعية، الذي كشف عن دمار واسع للعديد من المدن والمخيمات داخل القطاع وصلت إلى 65% من حجم المباني.

وخلال أشهر العدوان، اعتمد نتينهاو وجالانت سياسة التدمير الممنهج والواسع النطاق للقطاع الصحي في غزة، وبحسب «المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان»، يتم تسجيل يوميًا عشرات الوفيات بين المرضى، نتيجة عدم كفاية الرعاية الطبية أو الأدوية أو العلاج.

ونتيجة التعنت في إدخال المساعدات، وهي واحدة من الاتهامات التي يواجهها نتينهاو، واجه 96% من سكان غزة أزمة في الأمن الغذائي بحسب وكالة «الأونروا»، حيث عانى الأطفال والنساء نقصًا حادًا في التغذية، كما تضرر نحو 70% من الأراضي الزراعية بسبب القصف.

وشهد قطاع المياه أيضًا نقصًا حادًا بعد قصف منشآت الصرف الصحي، حيث فقدت 70% من المياه التي يجري تزويدها عبر الشبكات بسبب الأضرار، ومع تدهور البنية التحتية، يتشارك مئات الأشخاص الحمام نفسه، وتم جمع 395 ألف طن من النفايات الصلبة دون

بعد قرار الجناية الدولية نتنياهو وجالانت

متهمان بجرائم
ضد الإنسانية

متهمان بارتكاب
جرائم حرب

محرومان من دخول
124 دولة



أسباب القرار

الجرائم

- أشرفا على هجمات ضد المدنيين
- استخدموا التجويع سلاحاً ضد سكان غزة
- قبول إسرائيل باختصاص المحكمة غير ضروري

تشمل القتل والاضطهاد
وغيرها من الأفعال غير
الإنسانية

هيئة دولية تضم 124 عضواً
معنية بمحاكمة الأفراد
المتهمين بجرائم الحرب

عن المحكمة
الجناية الدولية
ICC

المحكمة

رفضت طعون إسرائيل
بعدم اختصاصها بالنظر
في مذكرات الاعتقال

بعد مذكرتي الجناية الدولية.. نتنياهو وجالانت ممنوعان من دخول 124 دولة (القاهرة الإخبارية)

أمام محكمة العدل الدولية، والتي تمثل خطوة في مسار القضية الفلسطينية، تستقطب دعماً، وتحركاً إقليمياً وعالمياً، وطريقاً يفتح مجالاً أوسع للتعامل مع قضية مزمنة بالتحالف العالمي غير مسبوق، من ملايين المواطنين في العالم ممن اختلفوا مع أنظمتهم وحكوماتهم، وخرجوا ليعلموا تضامنهم، وبعد أن اكتشفوا قضية شعب تم اقتلعه من أرضه وممارسة أشد عمليات القتل والتشريد من احتلال استيطاني، لا يعترف بأي قوانين إنسانية.

وتصعب كل هذه القضايا والدعاوى، في

مع الاحتلال، وبالرغم من الدعم الأمريكي للاحتلال، وأيضاً وجود محاولات تعطيل هذه القرارات من بريطانيا أو الدول الداعمة، فإنها تمثل تحولاً كبيراً، باتجاه محاسبة الاحتلال على جرائم تجاوزت أي رد فعل إلى جرائم حرب ضد الإنسانية.

ويؤكد المراقبون، أن قرار الجناية الدولية باعتقال نتنياهو وجالانت مثل تحولاً مهماً، حتى لو بدا أقرب إلى القرار المعنوي، خاصة أنه سبقته دعوى جنوب أفريقيا ضد (إسرائيل)

المراقبون: قرار «الجناية الدولية» باعتقال نتنياهو وجالانت مثل تحولاً مهماً حتى لو بدا أقرب إلى القرار المعنوي

كتاب العدد

اتخذ أبعاداً سياسية، مثبتاً ادعاءه الجوهري بأن النهب لم يكن أكثر قبولا من جانب شخصيات معينة في المؤسستين السياسية والعسكرية عموماً، وبين غوريون على وجه الخصوص، فقط، لكنه كذلك أدى دوراً سياسياً في تشكل المجتمع الإسرائيلي، وتقاسم السلطة السياسية في الدولة الفتية، وفي تبلور العلاقات بين هذه الدولة (إسرائيل) والعالم العربي، سواء في أثناء الحرب أو بعدها. كما ينطلق من أن أعمال النهب التي انتشرت مثل النار في الهشيم بين الجمهور اليهودي، تم دمجها في السياسة العامة الداخلية والخارجية التي نفذها بن غوريون وشركاؤه السياسيون في تلك السنوات، حيث كان السماح بعمليات النهب الفردية تجسداً لنهج سياسي سعى لكي تكون أكثرية الجمهور اليهودي ضالعة في السياسة الملزمة بتفريغ البلد من سكانها العرب.

ومما جاء في مقدمة الطبعة العربية: «ومع كل ذلك، وعلى الرغم مما ينطوي عليه هذا الكتاب من جهد محمود ومن أهمية ملفتة، يلزم أن نهمد لقراءته، سواء بالنسبة إلى القارئ الفلسطيني أو العربي، بالإشارة إلى أنه مكتوب من وجهة نظر لا تخفي أنها مؤدلجة صهيونية، حيث يقر المؤلف منذ البداية بأن ما حدث في العام 1948 كان في قراءة الفلسطينيين نكبة، لكنه في قراءته «حرب استقلال»، مثلما يقر بأن الحركة الصهيونية لم تكن حركة نهب منذ نشأتها، وفي الواقع لا ينبغي أن يُنظر إليها على هذا النحو حتى بعد انتهاء «حرب الاستقلال». بكلمات أخرى فإن محتوى هذا الكتاب هو كشف وقائع من الأرشيف الصهيونية، لكن من خلال النأي عن تفسير أو تحليل طابع وماهية هذه الحركة، وكذلك من دون مناهضة مُعلنة لها».

مقدمة الكتاب بالعربية

بناء على ذلك، يقول مركز «مدار» إن أكثر ما يستدعيه تقديم نشر هذا الكتاب بترجمة عربية خاصة، هو استعادة حقيقة وجود صيغ متنوعة ضمن سياق تحدي أرشفة الصهيونية للأحداث المرتبطة بالنكبة، التي بذل فيها المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، منذ تأسيسه، الجهد الأبرز من أجل تقديمها إلى القارئ العربي والفلسطيني. وقد تطرق جزء من هذه الكتب إلى عمليات النهب في المدن الفلسطينية المختلفة، التي خصص لها آدم راز كتابه هذا، كما انعكس الأمر، على سبيل المثال وليس الحصر، في كتب ميرون بنفينستي («المشهد المقدس») وغيش عميت («بطاقة ملكية») ورونه سيلع («لمعينة الجمهور») والتي تولّى مركز «مدار» ترجمتها إلى العربية، ونشرها في الأعوام السابقة.

من يعيد الوطن السليب؟

يذكر أنه تزامناً مع ذكرى النكبة والنكسة، قبل نحو العامين، أكد المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس أن عملية السلب والنهب الكبرى التي قامت بها الصهيونية لا تتمثل بسرقة ممتلكات متنقلة، بل تتمثل بالاستيلاء على أرض الفلسطينيين ووطنهم ومنعهم من العودة لديارهم.

بينى موريس، أحد أبرز المؤرخين الإسرائيليين الجدد، يشدد، في مقال مطول نشرته صحيفة «هآرتس»،



أين يمكن أن يعتقل نتنياهو؟

مسارات الكفاح المدني طويل النفس، الذي سبق وأن استقطب عشرات لملايين من مواطني العالم، ممن التفتوا حول نضالات الانتفاضات الفلسطينية التي تواصلت من الثمانينيات إلى الألفية بأشكال مختلفة، وكانت طريقاً قادراً على فضح وكشف الجرائم الصهيونية وبعد أن تجاوزت الحرب الشهر الثالث عشر، وأكثر من 45 ألف شهيد من الأطفال والنساء، ومئات آلاف الجرحى، يمكن السعي لإدانة الاحتلال بدعم كامل وكفاح يستقطب العالم ويسقط مزاعم الاحتلال العنصرية.

ولا ينبغي، وفق المراقبين، التقليل من أهمية ما يمثله قرار المحكمة الجنائية الدولية و«محكمة العدل الدولية»، التي فضحت قراراتها بإدخال المساعدات ازدواجية أميركا والدول الداعمة للاحتلال وجرائمه، مما يجعلها تحولاً في مواجهة عدوان مجرم يعادى الإنسانية ويقتل الأطفال. ويقول الدكتور عبد الله خليفة الشايجي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت، إن أهمية قرار اعتقال مجرم الحرب نتنياهو. هو الإقرار بارتكاب (إسرائيل) جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية من نظام الاحتلال الحاكم. وليكون لذلك تداعيات تعمق بشكل كبير مأزق نتنياهو وتعجل بنهاية حياته السياسية كأسوأ وأكثر رؤساء وزراء الاحتلال دموية وسادية وفاشية.

يضيف الشايجي، أن سبب غضب نتنياهو وفريقه الحاكم ومعه حلفاؤه من إصدار مذكرتي الاعتقال، هو التزام الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية بتطبيق مذكرة الاعتقال بحق نتنياهو وجالانت للاعتقال الفوري، في حال السفر إلى أي من الدول الأعضاء 124 دولة حول العالم أو المرور بأجوائها، الموقعين على ميثاق المحكمة الجنائية الدولية بموجب نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة عام 2002.

خشية (إسرائيل) وحلفائها، بعد الترحيب الدولي والعربي والإقليمي بمذكرات اعتقال نتنياهو وجالانت من تصاعد الاحتجاجات الشعبية ودفع الحكومات ضد الشراكة بحرب الإبادة، وحظر تصدير السلاح. وتكريس واقع: باتت (إسرائيل) دولة مارقة ومنبوذة.

المصادر:

- 1- نتنياهو مجرم حرب مطلوب اعتقاله، موقع القدس العربي، 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024.
- 2- نتنياهو مجرم حرب بدعم أمريكي.. الجنائية الدولية طريق لمواجهة العدوان، موقع اليوم السابع، 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024.
- 3- لماذا أصبح نتنياهو مجرم حرب؟.. مآسي غزة تكشف الأسباب، موقع القاهرة الإخبارية، 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024.

خبراء القانون الدولي يؤكدون:

اعتقال «نتنياهو وجالانت» أمر مُلزم لـ 125 دولة



جرائم حرب في غزة

ولكن هناك سوابق دولية حدثت مؤخراً، تشير إلى أن العكس هو ما يحدث، وأن بعض الدول الأعضاء في المحكمة والموقعة على «نظام روما الأساسي»، قد تراخى في تنفيذ أوامر الاعتقال، كما حدث عندما زار بوتين منغوليا وغادرها بسلام في سبتمبر/أيلول الماضي، ولم تملك المحكمة إلا أن تصدر بياناً أعربت فيه عن «استيائها» من ذلك. ومن المعلوم أن الخبرات الأخيرة للمحكمة الجنائية الدولية، توضح عدم تنفيذ مذكرات الاعتقال التي صدرت بحق متهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، في الدعاوى التي نظرتها أو نظرتها المحكمة. ويأتي في مقدمة هذه المذكرات، مذكرتي الاعتقال بحق كل من عمر حسن البشير، الرئيس السوداني الأسبق، الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

سحر عزوز

المحكمة، ولمنعها أيضاً من الاستمرار في ارتكاب الجرائم المنسوبة إليهما بحق الشعب الفلسطيني.

هذه السلطة، تتمتع بها المحكمة بموجب المادة 58 من «نظام روما الأساسي»، الذي يحكم عمل المحكمة والدول الأطراف بها فيما يخص ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية ومساءلتهم جنائياً.

وكان الرئيس اليوغوسلافي الأسبق سلوبودان ميلوسوفيتش «جزار البوسنة»، أول زعيم عالمي يمثل أمام محاكمة دولية في لاهاي عام 2001 ولكن أمام محكمة خاصة هي «محكمة جرائم الحرب» في يوغوسلافيا السابقة المؤسسة بقرار أممي صدر عام 1993.

أثار قرار المحكمة الجنائية الدولية، في لاهاي هولندا، بإصدار أمر اعتقال بحق بنيامين نتنياهو ويوآف جالانت، بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد المدنيين الفلسطينيين من سكان غزة، تساؤلات بشأن التبعات القانونية للقرار على الدول الـ 125 الموقعة على نظام المحكمة، وإمكانية تنفيذه على أرض الواقع.

ويقول خبراء القانون الدولي، إن أمر الاعتقال يعني أن الدائرة التمهيدية بالمحكمة الجنائية الدولية، قد اقتنعت بوجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن نتنياهو وجالانت ارتكبا جرائم تدخل في اختصاص المحكمة، وأنها ترى ضرورة القبض عليهما ومثولهما أمامها لضمان حضورهما شخصياً، وعدم قيامهما بعرقلة التحقيقات أو التأثير على إجراءات



العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلف نحو 44 ألف شهيد وعشرات آلاف المصابين والمفقودين ودمارا هائلا (الفرنسية)

نظام روما، وأنه من بين الدول الأعضاء في المحكمة نحو 33 دولة إفريقية، و19 دولة من الشرق الأوسط، و28 من أمريكا اللاتينية، و25 دولة أوروبية.

في المقابل، قال البروفيسور غبريال صوما، أستاذ القانون الدولي، إن «المحكمة الجنائية الدولية لن تكون قادرة على فعل أي شيء لإجبار دولة على توقيف نتنياهو أو جالانت»، واستشهد بمذكرة التوقيف الصادرة بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والتي لم تمنعه من السفر عدة مرات دون اعتقاله.

إلى ذلك، قال الدكتور محمد الشبخلي، مدير المركز العربي للعدالة، ومقره بريطانيا، إن جميع الدول المنضوية تحت اتفاقية نظام روما الأساسي لعام 1998، ملزمة بتنفيذ قرارات المحكمة الجنائية الدولية في كل مراحلها، ومنها ضرورة إلقاء القبض على الشخص المتهم الصادر بحقه قرار إلقاء القبض. وأضاف أن «جميع الدول تتحمل مسؤولية

التي واجهت مثل هذه المعاملة التمييزية من قبل المدعي العام».

تحدي «الاعتبارات السياسية»

يقول الدكتور بول مرقص، رئيس مؤسسة العدالة، الحقوقية في بيروت، والعميد في الجامعة الدولية للأعمال، ومقرها مدينة ستراسبورج الفرنسية، إن 125 دولة مصادقة على نظام روما الأساسي، المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، ستكون ملزمة بتطبيق أوامر الاعتقال، لكنه رجح عدم امتثال العديد من الدول لأمر الاعتقال بسبب اعتبارات سياسية.

وأضاف مرقص، أن «عدم تنفيذ الدول الأعضاء في المحكمة لقرارات الاعتقال، لن يترتب عليه أية نتائج قانونية مباشرة، إلا أنها ستبدو أمام المجتمع الدولي أنها لا تفي بالتزاماتها الدولية»، لافتاً إلى أن الولايات المتحدة وروسيا والصين والهند «غير ملزمة بتطبيق قرار التوقيف»، لأنها غير موقعة على

في المقابل، قررت دولة الاحتلال الإسرائيلي تقديم استئناف ضد القرار الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرات اعتقال ضد نتنياهو وجالانت، بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في غزة.

وقالت وزارة الخارجية في حكومة الاحتلال، إن (إسرائيل) تقدمت بالتماس رسمي إلى المحكمة الجنائية الدولية، تطعن فيه ضد «أوامر الاعتقال المحتملة»، وتؤكد أن «(إسرائيل) لديها نظام قانوني قوي ومستقل قادر على التحقيق في مثل هذه الادعاءات».

وقالت الخارجية الإسرائيلية، في بيان، إنها تشكك في اختصاص المحكمة في هذه المسألة، مؤكدة أنه خالف قواعد المحكمة وفشل في منح (إسرائيل) الفرصة للتحقيق في الادعاءات بنفسها.

وزعم المتحدث باسم الخارجية، أورين مارمورستين أنه «لا توجد ديمقراطية أخرى بنظام عدالة مستقل ومحترم مثل (إسرائيل)



الرئيس اليوغوسلافي الأسبق سلوبودان ميلوسوفيتش «جزّار البوسنة» أول زعيم عالمي يمثل أمام محاكمة دولية



سلامة: «الجناية الدولية» لا تحوز قوات شرطية أو أمنية حتى تستطيع إنفاذ ما تُصدره من أوامر اعتقال



تنفيذ القرار، وهذا ينطبق حتى على الدول التي تمر من خلال أجوائها طائرة يستقلها نتيهاهو أو وزير دفاعه السابق. وفي حالة إلقاء القبض عليهما أو أحدهما، فإن الدولة التي نضدت القرار ملزمة بترحيل المتهمين إلى مقر المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، وبالتنسيق مع مكتب الادعاء العام في المحكمة.

أما في حالة عدم حضور المتهمين إلى المحكمة طوعاً، أو في حالة استحالة تنفيذ قرار أمر القبض بحقهما، يجوز إجراء محاكمة غيابية، على أن تتوفر جميع ضمانات الدفاع للمتهم، ومنها تكليف محامي لتمثيله أمام المحكمة، وفي حالة عجزه عن توكيل ممثل

قانوني عنه يجوز للمحكمة أن تنتدب محام للدفاع عنه، وذلك استناداً إلى أحكام المادة (61 / 1 و 2 - أ و ب) من اتفاقية روما.

من جانبه، يقول الدكتور أيمن سلامة، خبير القانون الدولي، إن «الكرة هنا في ملعب المجتمع الدولي، دولا ومنظمات. المحكمة قامت بدورها وأصدرت العديد من الأوامر الإلزامية ضد (إسرائيل) وهي لا تمتلك آلية للتنفيذ مثل آليات القانون الوطنية للدول. المحكمة لا تحوز قوات شرطية أو أمنية أو عسكرية حتى تستطيع إنفاذ ما تصدره من أوامر إلزامية، لذلك الدول تستطيع اتخاذ تدابير ضد (إسرائيل) وأن تجعل (إسرائيل) تتصاع وتنفذ هذه الأوامر الإلزامية

بمحكمة العدل الدولية».

ويؤكد سلامة أن «القانون الدولي غير عاجز عن كبح جماح (إسرائيل)، أو أي دولة ترتكب انتهاكات صارخة ضد الإنسانية، فالقانون الدولي يرخص للدول ذات السيادة بأن تتخذ تدابير مضادة ضد الدولة التي تنتهك القانون الدولي، وتضر بدولة أخرى، أو بالجماعة الدولية.

وتستطيع الدول أن تقوم بقطع العلاقات الدبلوماسية مع (إسرائيل) أو تعليق علاقاتها الدبلوماسية بها، وتستطيع الدول أيضاً أن تقطع أو تعلق كافة أطر التعاون ومعاهدات واتفاقيات وبروتوكولات التعاون المختلفة مع (إسرائيل)،

كتاب العدد

قبل نحو عامين، على أن آدم أغضل عملية السلب والنهب الأكبر والأهم؛ وهي سلب ونهب البيوت والأراضي ومصادرتها من قبل حكومة إسرائيل الأولى. موريس، الذي سبق وأصدر عدة كتب حول نكبة 1948، برؤية نقدية، تراجع عنها جزئياً لاحقاً، يؤكد في مقاله أن زميله راز ينشغل، في كتابه الجديد، فقط بسرقة جنود ومدنيين إسرائيليين ومؤسسات إسرائيلية ممتلكات محمولة من الشعب الفلسطيني عام 1948.

«معظم اليهود لصوص»

لكن موريس أثنى على راز لأنه قدم شروحات تفصيلية بشكل غير مسبوق على سرقة الممتلكات المحمولة، واستذكر موريس قول رئيس حكومة الاحتلال الأولى دافيد بن غوريون بأنه فوجئ عام 1948 بظاهرتين: هرب العرب، وسرقة اليهود.

ويتابع: «وفقاً للأرشيفات قال بن غوريون في اجتماع حزبه «مباي»، يوم 24 يوليو/ تموز 1948: «اتضح لي أن معظم اليهود لصوص.. وأن المستوطنين في منطقة المروج، وآباء جنود منظمة «البلماح» شاركوا بالسرقة».

وينبه موريس إلى أنه كان بوسع بن غوريون أن يضيف بالقول إن بعض رجالات منظمة «الهاغاناه» أيضاً شاركوا في السرقة. منوهاً إلى أن بن غوريون، في الاجتماع المذكور، تصدى لبعض قادة حزبه ممن عارضوا تهجير أهالي اللد والرملة، مدعياً أنهم قد غادروا قبل احتلال المدينتين، متجاهلاً أن طرد أهالي اللد تم بإلهام منه، إن لم يكن بتعليمات منه. يشار بهذا الصدد إلى أن رئيس حكومة الاحتلال الراحل إسحق رابين قد كتب في مذكراته أنه عندما سأل عن مصير اللد والرملة وقتها قام بن غوريون بتحريك يده في حركة تعني بضرورة طردهم. كما يشير موريس إلى عدم ذكر مجزرة دهمش، داخل مدينة اللد، قبيل تهجيرها، خلال الاجتماع المذكور. وتابع: «هكذا حصل مع بقية المجازر، فقد تم التستر عليها، عدا مجزرة دير ياسين التي نفذتها منظمتا الإيتسييل والليحي».

كما قال موريس إنه، بخلاف التستر على المجازر، سمح بالحديث علانية، وقتها، عن أعمال السلب والنهب لممتلكات الفلسطينيين: «في التنديد بهذه السرقات بدا وكأن قادة الصهيونية يريدون القول إن الضمير اليهودي موجود وحي، وبالتالي يظهرون بصورة أخلاقية».

من يقاضي اللصوص؟

في المقابل أكد موريس أنه لم يكشف في هذه التنديدات العلنية ونصف العلنية، عام 1948، عن أبعاد وعمق وحجم عمليات سلب ونهب الممتلكات الفلسطينية، لافتاً إلى أهمية وقيمة كتاب آدم راز الجديد من هذه الناحية، ويضيف: «لا أحد يستطيع نفي معطيات كتاب راز حول مشاركة إسرائيليين كثر في السلب والنهب، طيلة شهور، وليس فقط خلال الاحتلال، وحول مقاضاة عدد قليل فقط من اللصوص».



ميلوسوفيتش أمام العدالة الدولية

قاض سابق في المحكمة: مذكرات الاعتقال بحق نتياهو وجالانت سارية ولا تسقط بالتقادم ولا مغادرة المنصب

سواء كانت تجارية، فنية، اقتصادية، وغيرها. من جهة أخرى، قال جيفري نايس، القاضي السابق في المحكمة الجنائية الدولية، إن هناك 125 دولة موقعة على ميثاق روما وبالتالي فهي ملزمة بتنفيذ قرارات المحكمة الجنائية الدولية، وإلقاء القبض على رئيس وزراء دولة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتياهو أو وزير الدفاع الإسرائيلي السابق جالانت، أو أي من توقع عليهم مذكرات الاعتقال سواء ضد قادة حماس أو أي من الأشخاص الموقع عليهم هذه المذكرات الاعتقالية الصادرة من المحكمة الدولية.

وأضاف «نايس»، أن المحكمة الدولية تطالب الدول الأعضاء (124 دولة) بإلقاء القبض على هؤلاء المسؤولين المذكورين في مذكرات الاعتقال. وأوضح القاضي السابق في المحكمة الجنائية الدولية، أنه قد حدث ذلك من قبل في عدد من المرات السابقة في التاريخ، كما هو الحال عند زيارة رئيس السودان الأسبق عمر البشير لعدد من الدول الإفريقية، مع العلم بأن مذكرات الاعتقال بحق نتياهو وجالانت سارية، ولا تسقط بالتقادم أو مغادرة المنصب.

المصادر:

- 1- قاض سابق بالجنائية الدولية: 124 دولة ملزمة باعتقال نتياهو وجالانت، موقع القاهرة الإخبارية، 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024.
- 2- ماذا يعني أمر اعتقال نتياهو وجالانت ومن المخاطبون بالتنفيذ حول العالم؟ - سؤال وجواب، موقع الشروق، 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024.
- 3- أمر اعتقال نتياهو وجالانت.. ماذا بعد قرار المحكمة الجنائية الدولية؟، موقع الشروق، 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024.

أكدت أن قادة الاحتلال ارتكبوا «جرائم حرب» في غزة أصوات دولية مهدت الطريق لـ «أمر الاعتقال»



آثار القصف الإسرائيلي على مخيم السلام الكويتي في رفح جنوب قطاع غزة

ومنعهم من ممارسة حق العودة، باعتباره «جريمة ضد الإنسانية».

وأكدت المنظمة، أن عمليات جيش الاحتلال الإسرائيلي تسببت في النزوح القسري الجماعي والمتعمد للمدنيين الفلسطينيين في غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، وهي مسؤولة عن «جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية».

تناول التقرير الصادر في 154 صفحة، بعنوان «يائسون، جائعون، ومحاصرون: تهجير إسرائيل القسري للفلسطينيين في غزة»، سلوك سلطات الاحتلال الإسرائيلية الذي أدى إلى نزوح أكثر من 90% من سكان غزة، وعددهم 1.9 مليون فلسطيني، وإلى تدمير واسع النطاق لأجزاء كبيرة من غزة على مدار الأشهر الـ 13 الماضية. نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلية

أحمد النعماني



«هيومن رايتس»:

على المدعي العام لـ
«الجنائية» التحقيق
في التهجير القسري
للفلسطينيين باعتباره
جريمة ضد الإنسانية

مهدت تقارير لمنظمات أممية وحقوقية دولية، ومقالات صحفية لكتاب مشاهير، الطريق إلى صدور أمر «المحكمة الجنائية الدولية» باعتقال نتنياهو وجالانت، حيث أكدت هذه المنظمات في تقارير رسمية وبيانات إعلامية صدرت مؤخراً، أن أعضاء في حكومة بنيامين نتنياهو، وقادة في جيش الاحتلال الإسرائيلي ارتكبوا «جرائم حرب»، خلال حربهم الدموية المستمرة منذ 13 شهراً ضد سكان قطاع غزة. وقبل أيام من صدور أمر «الجنائية الدولية»، قالت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الحقوقية الدولية، في تقرير نشره موقعها على الإنترنت، إنه يجب على كريم خان، المدعي العام لـ «الجنائية الدولية»، البدء بالتحقيق في تهجير (إسرائيل) القسري للفلسطينيين،



جرائم الاحتلال لا تسقط بالتقادم

عمليات هدم متعمدة ومنظمة للمنازل والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك في المناطق حيث يُفترض أنها تهدف إلى إنشاء «مناطق عازلة» و«ممرات» أمنية، والتي من المرجح أن يتم تهجير الفلسطينيين منها بشكل دائم. خلافاً لادعاءات المسؤولين الإسرائيليين، لا تمثل أفعالهم لقوانين الحرب.

التجويع كـ «سلاح حرب»

وقالت «هيومن رايتس ووتش»، إن الأطفال في غزة يموتون بسبب مضاعفات مرتبطة بالتجويع، منذ أن بدأت الحكومة الإسرائيلية باستخدام التجويع كسلاح حرب، وهي جريمة حرب. وروى الأطباء والعائلات في غزة أن الأطفال، وكذلك الأمهات الحوامل والمرضعات، يعانون من سوء التغذية الحاد والجفاف، وأن المستشفيات غير مجهزة لعلاجهم.

وأكد عمر شاكر، المدير في «هيومن رايتس ووتش» أنه «ثبت استخدام الحكومة الإسرائيلية التجويع كسلاح حرب لقتل الأطفال في غزة. وعلى (إسرائيل) إنهاء جريمة الحرب تلك، ووقف هذه المعاناة، والسماح للمساعدات الإنسانية بالوصول إلى جميع أنحاء غزة دون عوائق».

إلى ذلك، أفادت مجموعة تنسيقها «الأمم المتحدة»، تضم 15 منظمة دولية ووكالة



منظمة «العفو الدولية» دعت المدعي العام للمحكمة الجنائية بالإسراع في تحقيقاتها حول الوضع في غزة

أممية تحقق في أزمة الجوع في غزة، أن «جميع الأدلة تشير إلى تسارع كبير في الوفيات وسوء التغذية». قالت المجموعة إنه في شمال غزة، حيث يعاني نحو 70% من السكان من «جوع كارثي».

وأكدت الرابطة، في بيان لها، أن «استخدام الحكومة الإسرائيلية التجويع كسلاح حرب يتفاقم تأثيره على سكان غزة، بسبب الانهيار شبه الكامل لنظام الرعاية الصحية».

من جانبه، اتهم كاتب إسباني في صحيفة «إلباييس» الاحتلال الإسرائيلي باستخدام التجويع «سلاح حرب» ضد المدنيين في قطاع غزة، وبالمطالبة في الاستجابة للمطالب والضغوطات الدولية، الداعية إلى إدخال المساعدات الغذائية للقطاع المدمر، ما يعني تعمد قوات الاحتلال تجويع المدنيين، لكي ينقلبوا على المقاومة، ولتحويل القطاع إلى مكان غير صالح للحياة، من أجل دفع السكان إلى الهجرة القسرية خارج القطاع، وبذلك يتم تصفية القضية الفلسطينية.

وفي مقال رأي بعنوان «الجوع سلاح حرب»، كتب لويس باسييتس أن غزة تفرق في الموت والجوع في حرب تنوعت وامتزجت فيها أنماط الرعب الإسرائيلية من الحصار والحرب الإلكترونية إلى تقطير المعونة الإنسانية، لزيادة الضغط على عناصر المقاومة



غارة على مخيم برفح.. مشاهد مروعة تصدم العالم من جرائم الاحتلال الإسرائيلي

الفلسطينية.

ومن جهته، قال الصحفي الألماني رينيه وايلدانجيل، إن غزة تواجه كارثة من صنع الإنسان، ظلت منظمات حقوق الإنسان ومنظمات الإغاثة الدولية تحذر من حجمها منذ أسابيع وأشهر. في ديسمبر/كانون الأول الماضي، أعلنت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أن الحكومة الإسرائيلية تستخدم تجويع المدنيين كسلاح حرب، وهو ما يعد جريمة حرب.

شهادة من «الأمم المتحدة»

من جهة أخرى، كشف تقرير أصدره «مجلس حقوق الإنسان» التابع للأمم المتحدة، في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، أن (إسرائيل) نفذت سياسة منسقة لتدمير نظام الرعاية الصحية، في غزة كجزء من هجوم أوسع على غزة، مرتكبة جرائم حرب وجريمة ضد الإنسانية، تتمثل في الإبادة من خلال الهجمات المستمرة والمتعمدة على العاملين الطبيين والمرافق الطبية.

وحققت لجنة أممية تابعة لـ «مجلس حقوق الإنسان»، في معاملة المعتقلين الفلسطينيين في (إسرائيل) منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وخلصت إلى أن (إسرائيل) والجماعات المسلحة الفلسطينية مسؤولة عن التعذيب



كاتب صحفي إسباني اتهم جيش الاحتلال الإسرائيلي باستخدام التجويع كـ «سلاح حرب» ضد السكان المدنيين

والعنف الجنسي.

وأكدت رئيسة اللجنة نافي بيلاي، في تصريحات وقتها، أن: «على (إسرائيل) أن توقف فوراً تدميرها العشوائي وغير المسيوق للمرافق الصحية في غزة. إن استهداف المرافق الصحية لا يعني فقط تدمير المباني، بل هو استهداف مباشر للحق في الصحة، ما يترتب عليه عواقب سلبية كبيرة وطويلة الأمد على السكان المدنيين. وبالأخص الأطفال الذين تحملوا وطأة هذه الهجمات، حيث يعانون بشكل مباشر وغير مباشر من انهيار النظام الصحي».

وتعمدت قوات الأمن الإسرائيلية، وفق المسؤولية الأممية، قتل واحتجاز وتعذيب العاملين في المجال الطبي واستهدفت المركبات الطبية، بينما شددت حصارها على غزة وقيدت تصاريح الخروج من القطاع لتلقي العلاج الطبي. تشكل هذه الأعمال جرائم حرب تتمثل في القتل العمد وسوء المعاملة وتدمير الممتلكات المدنية المحمية، والإبادة كجريمة ضد الإنسانية.

وخلص التقرير إلى إن الهجمات على المرافق الطبية في غزة، خاصة تلك المخصصة لرعاية الأطفال وحديثي الولادة، أدت إلى معاناة لا تحصى للمرضى الأطفال، بما في ذلك الأطفال حديثي الولادة. بمواصلتها لهذه



نازحون فلسطينيون يغادرون مخيم البريج للاجئين، وسط غزة، في 28 يوليو 2024 (أسوشيتد برس)



«مجلس حقوق الإنسان»: جرائم الحرب الإسرائيلية في غزة يُقصد بها «إهلاك» الشعب الفلسطيني كجماعة عرقية

الهجمات، انتهكت (إسرائيل) حق الأطفال في الحياة، وحرمتهم من الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية، وفرضت عمداً ظروفًا معيشية يُقصد بها «إهلاك أجيال من الأطفال الفلسطينيين، وربما الشعب الفلسطيني كجماعة عرقية. وشكل التدمير المتعمد للبنية التحتية الصحية التي تقدم خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، إلى جانب عدم القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية وتوافرها، انتهاكاً لحقوق الإنجاب للنساء والفتيات وحققن في الحياة والصحة والكرامة الإنسانية وعدم التمييز، وكذلك أفعالاً إنسانية أخرى. وفي هذا الصدد، وجدت «منظمة العفو الدولية» أدلة على ارتكاب جيش الاحتلال الإسرائيلية «جرائم حرب»، بما في ذلك الهجمات المباشرة على المدنيين والأعيان المدنية، أو الهجمات التي لا تفرق بين المدنيين والعسكريين، فضلاً عن الهجمات غير القانونية الأخرى والعقاب الجماعي للسكان المدنيين. وطالبت منظمة العفو الدولية المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بالإسراع في تحقيقاتها حول الوضع في غزة. وأشار التقرير، إلى امتناع قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل عمدي عن اتخاذ جميع

■ المصادر:

- 1- إسرائيل/ الأرض الفلسطينية المحتلة: ينبغي التحقيق في الهجمات الإسرائيلية على حماس وغيرها من مقاتلي الجماعات المسلحة، والتي قتلت عشرات المدنيين النازحين في رفح، باعتبارها جرائم حرب، موقع منظمة العفو الدولية، 26 أغسطس/ آب 2024.
- 2- إسرائيل ترتكب جرائم ضد الإنسانية في غزة، موقع منظمة هيومن رايتس ووتش الحقوقية، 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024.
- 3- لجنة الأمم المتحدة تجد جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في الهجمات الإسرائيلية على مرافق الصحة في غزة ومعاملة المعتقلين والرهائن، موقع الأمم المتحدة، 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2024.

الهجمات، انتهكت (إسرائيل) حق الأطفال في الحياة، وحرمتهم من الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية، وفرضت عمداً ظروفًا معيشية يُقصد بها «إهلاك أجيال من الأطفال الفلسطينيين، وربما الشعب الفلسطيني كجماعة عرقية. وشكل التدمير المتعمد للبنية التحتية الصحية التي تقدم خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، إلى جانب عدم القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية وتوافرها، انتهاكاً لحقوق الإنجاب للنساء والفتيات وحققن في الحياة والصحة والكرامة الإنسانية وعدم التمييز، وكذلك أفعالاً إنسانية أخرى. وفي هذا الصدد، وجدت «منظمة العفو الدولية» أدلة على ارتكاب جيش الاحتلال الإسرائيلية «جرائم حرب»، بما في ذلك الهجمات المباشرة على المدنيين والأعيان المدنية، أو الهجمات التي لا تفرق بين المدنيين والعسكريين، فضلاً عن الهجمات غير القانونية الأخرى والعقاب الجماعي للسكان المدنيين. وطالبت منظمة العفو الدولية المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بالإسراع في تحقيقاتها حول الوضع في غزة. وأشار التقرير، إلى امتناع قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل عمدي عن اتخاذ جميع

بينهم أعضاء في الكونجرس ووزراء أوروبيون ساسة غربيون: ننتياهو «مطلوب» للعادلة فوراً



حرق مخيمات النازحين من ضمن جرائم الحرب الإسرائيلية

مروان محمود



صحيفة «لومانيته»
الفرنسية: على المجتمع
الدولي أن يخرج من سباته
ويعتقل مجرمي الحرب
الإسرائيليين

يوآف جالانت، على خلفية جرائم الحرب التي يرتكبها جيش الاحتلال في قطاع غزة. وفي افتتاحية بعنوان «مجرمو الحرب»، قالت الصحيفة إن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان تعرض لتهديدات وضغوط من قبل ننتياهو وحلفائه في واشنطن، بهدف عرقلة هذا الإجراء الذي بدأ في لاهاي، إلا أن القضاة تمسكوا بموقفهم وأصدروا المذكرات المطلوبة ضد المسؤولين الإسرائيليين، المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ورأت الكاتبة في الصحيفة، روزا موسوي، أن محاولات ننتياهو وحلفائه كانت «مضیعة

أكد وزراء ونواب وصحفيون غربيون، من بينهم أعضاء في الكونجرس الأمريكي، أن رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين ننتياهو «مطلوب» للعادلة الدولية، مؤكدين أنه لا يمكن وصف ننتياهو بأقل من أنه «مجرم حرب»، يمارس جيشه المدجج بالأسلحة حرب إبادة جماعية ضد المدنيين الأبرياء في قطاع غزة ولبنان. وفي الثاني والعشرين من هذا الشهر، تصدر عنوان «ننتياهو مجرم حرب» الصفحة الأولى من صحيفة «لومانيته» الفرنسية، بعد إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحق ننتياهو ووزير دفاعه السابق



وصف السيناتور الأميركي بيرني ساندرز رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأنه مجرم حرب

◆ ◆
سيناتور أمريكي يهودي:
ما تفعله إسرائيل في
حملتها العسكرية
بقيادة حكومة نتياهو
اليمنية المتطرفة
«جرائم حرب»

مذنب بـ «الإبادة الجماعية»

قبل أيام من دعوة نتياهو لإلقاء خطاب أمام الكونجرس الأمريكي، في أواخر يوليو/ تموز الماضي، وصف السيناتور الأمريكي اليهودي بيرني ساندرز نتياهو بأنه «مجرم حرب» بمعنى الكلمة. وقال ساندرز، في مقابلة تليفزيونية، إن غزة تعيش كارثة إنسانية مروعة، وإنه لن يحضر خطاب نتياهو المقرر هذا الأسبوع أمام الكونجرس.

وأضاف السيناتور الأمريكي، أنه «لن يحضر خطاب نتياهو؛ فهو مجرم حرب، وما كان ينبغي دعوته بالأساس. هذه مشكلة حقيقية تواجه إدارة جو بايدن، ولكن دونالد ترامب سيكون موقفه أسوأ تجاهها».

وأكد ساندرز، أن «ما تفعله (إسرائيل) الآن في حملتها العسكرية على قطاع غزة، بقيادة حكومة نتياهو اليمينية المتطرفة، أمر فظيع». ودعا واشنطن لبذل كل ما في وسعها لإنهاء الحرب وتوفير المساعدات الإنسانية لغزة التي تعيش كارثة إنسانية مروعة. لا يمكن للولايات المتحدة أن تستمر في التواطؤ في الكارثة الإنسانية بغزة، حيث

للوقت»، حيث تمسك القضاة بموقفهم، واعتبرت أن القرار يرسل رسالة قوية مفادها: «لا أحد فوق القانون الدولي». وأوضحت أن هذا القرار يبعث برسالة صريحة ليس فقط إلى القادة الإسرائيليين، بل أيضاً إلى حلفائهم ومن يزودونهم بالأسلحة أو يرضون عن جرائمهم، مفادها أنهم سيحاسبون على أفعالهم، بما في ذلك الدمار الذي لحق بالفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

وأكدت موسوي، أن رد فعل نتياهو على القرار باعتباره معادياً للسامية هو «رد فعل ذليل»، مؤكدة أن رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي، المطلوب للعدالة الدولية، سيُجبر الآن على تقييد سفره خوفاً من الاعتقال في الدول الـ 124 الموقعة على «نظام روما الأساسي» للمحكمة الجنائية الدولية.

واختتمت الصحيفة بالقول إن على المجتمع الدولي الآن أن «يخرج من سباته»، ويعمل على «اعتقال مجرم الحرب هذا، وأن يجبره على وقف إطلاق النار في غزة ولبنان، ومنعه من توسيع سياسته التحريضية في مختلف أنحاء الشرق الأوسط».

لا طعام ولا ماء ولا دواء ولا وقود، والأطفال يتضورون جوعاً».

كما اعترضت النائبة الأمريكية من أصل فلسطيني، رشيدة طليب، على خطاب رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي في الكونجرس، وحملته مسؤولية الإبادة الجماعية في قطاع غزة.

وارتدت «طليب» خلال خطاب نتنياهو الكوفية وعلم فلسطين، ورفعت لافتة باللونين الأبيض والأسود، كتب على أحد جانبيها «مجرم حرب»، وعلى الجانب الآخر «مذنب بارتكاب جرائم إبادة جماعية».

وعلقت «طليب» على حضورها الخطاب قائلة: «يستحق الفلسطينيون أن يعيشوا ويكبروا، ولن نسمح لرئيس الوزراء الإسرائيلي المهووس بالإبادة الجماعية بمحو وجودنا، لقد قتل الآلاف من الفلسطينيين خلال هذه الإبادة الجماعية، وسأحضر للتذكير بأننا لن نكون غير مرثيين أو صامتين، في حين يلقي مجرم حرب متهم بالإبادة الجماعية خطاباً أمام الكونجرس».

وقالت طليب في تغريدة لها على منصة «إكس»: «نتنياهو مجرم حرب يرتكب إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني، ومن المخزي تماماً أن يدعوه قادة من كلا الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) لإلقاء كلمة أمام الكونجرس، يجب القبض عليه وتسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي».

من جانبها، وصفت النائبة الديمقراطية في مجلس النواب الأمريكي ألكساندريا أوكاسيو كورتيز، رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بأنه مجرم حرب، وانتقدت بشدة خطابه القادم أمام الكونجرس الشهر المقبل، واتهمته بعدم احترام القانون الأمريكي.

وقالت أوكاسيو- كورتيز في منشور على موقع «إكس»: «نتنياهو لا يجب أن يخاطب الكونجرس. إنه مجرم حرب، ومن المؤكد أنه لا يحترم القانون الأمريكي، الذي صُمم صراحة لمنع استخدام الأسلحة الأمريكية في تسهيل انتهاكات حقوق الإنسان. وكان يجب ألا ترسل له الدعوة من الأساس».

مجرم إلى الأبد

طالبت وزيرة الحقوق الاجتماعية الإسبانية، إيوني بيلارا، القائم بأعمال



نشرت صحيفة ليهيراسيون على صفحة غلافها صورة ملتقطة من الخلف لنتنياهو ممهورة بالعبارة الشهيرة للافتات المجرمين الفارين من العدالة مطلوب (WANTED)



النائبة رشيدة طليب:
يجب القبض على
نتنياهو وتسليمه إلى
«المحكمة الجنائية
الدولية» في لاهاي

رئيس الحكومة بيدرو سانشيز، بمقاطعة (إسرائيل)، كجزء من الرد على أفعالها العنيفة في الإبادة الجماعية التي تمارسها ضد الفلسطينيين في غزة.

وأكدت الوزيرة، أنه من الضروري إخبار نتنياهو بأنه «قاتل ومجرم حرب»، وقالت: «إنها ليست حرباً، ولا هي دفاع مشروع، إنها إبادة جماعية، إنها تطهير عرقي وما تفعله دولة (إسرائيل) هو إبادة شعب فلسطين».

وقالت بيلارا في تسجيل مصور: «الخدج يُتزعون من الحضانات.. سيارات الإسعاف التي تحمل الجرحى تُهاجم.. آلاف الأشخاص تركوا تحت الأنقاض يصرخون

من جهة أخرى، قالت الكاتبة والصحفية الإيرلندية مايكل جانسن، المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط، «إنه لأمر مدهش كيف أدى تصميم رجل واحد على البقاء في منصبه إلى الصراع والتوترات المتصاعدة في هذه المنطقة. يشن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حروباً متزامنة في غزة ولبنان، وقمعاً في الضفة الغربية المحتلة منذ أكثر من 11 شهراً وأمر بشن ضربات على سوريا واليمن وعمليات في بيروت. وقد أودت الحرب في غزة بحياة أكثر من 41.500 شخص وحملة القمع في الضفة الغربية 700 شخص. في الهجمات الإسرائيلية في أماكن أخرى قتل مئات الأشخاص».

ووصفت الكاتبة، رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بأنه «مُكرس لحروب إلى الأبد، للتهرب من اللوم لفشله في توقع واستباق غارة 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 على (إسرائيل) من قبل المقاتلين الفلسطينيين الذين قتلوا 1139 واختطفوا 250، وفشل الجيش الإسرائيلي في القضاء على المقاومة في غزة منذ ذلك الحين. وقد مكنته حروبه من تأجيل شهادته في محاكمته المطولة بشأن الفساد، وإذا ثبتت إدانته، فقد يواجه عقوبة تصل إلى السجن 10 سنوات. يفضل نتنياهو أن يكون مجرم حرب بدلاً من أن يكون مجرمًا عاديًا. كمجرم حرب، من المرجح أن يفلت من الملاحقة القضائية والمحكمة والإدانة لأن المحكمة الجنائية الدولية تتجنب مواجهة الإسرائيليين والقادة الغربيين والحلفاء الذين يحمون الإسرائيليين».

المصادر:

- 1- ساندرز: نتنياهو مجرم حرب، موقع الجزيرة، 20 يوليو/تموز 2024.
- 2- رأي قادم من أوروبا: «نتنياهو يفضل أن يكون مجرم حرب إلى الأبد على أن يكون مجرمًا عاديًا»، موقع روسيا اليوم، 27 سبتمبر/أيلول 2024.
- 3- صحيفة فرنسية: «نتنياهو مجرم حرب» بعد إصدار مذكرة اعتقال من الجنائية الدولية، موقع ذات مصر، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.



نتنياهو مجرم حرب.. هو عنوان غلاف صحيفة لومانيتيه الفرنسية ليوم 22 نوفمبر 2024

طلباً للمساعدة، آلاف الأشخاص قُتلوا بوحشية على يد دولة (إسرائيل) المجرمة، كثير منهم أطفال.. نحن نشهد إبادة جماعية على الهواء مباشرة في غزة».

وأضافت: «أنا لا أريد أن أكون متواطئة في ذلك، أريد دعم وقف إطلاق النار لإنهاء هذه الوحشية. لن نسمح بإبادة جماعية تستغل بصمتنا وتواطؤنا، لهذا السبب قررنا التحرك»، مشيرة إلى أن أكثر من 60 برلمانياً من أنحاء أوروبا وأمريكا اللاتينية سيحلون نتنياهو وقيادته السياسية إلى المحكمة الجنائية الدولية، ونحن بحاجة إلى مزيد من الدعم لهذه المبادرة».

وزيرة إسبانية: آلاف الأشخاص قُتلوا بوحشية على يد إسرائيل المجرمة... ونشهد إبادة جماعية على الهواء في غزة

المحكمة رفضت طعن دولة الاحتلال بـ «عدم الاختصاص» حيثيات أمر «اعتقال» رئيس وزراء إسرائيل



المحكمة أصدرت القرارات بالإجماع وقضت برفض ما طرحته إسرائيل بموجب المادتين 18، 19 من نظام روما الأساسي

الاعتقال، نطاقاً زمنياً لفترة توجيه الاتهامات لـ جالانت وتنتياهو وارتكاب «جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب».

ووجدت المحكمة «أسباباً وجيهة» للاعتقاد بأن تنتياهو وجالانت يتحمل كل واحد منهما المسؤولية الجنائية عن الجرائم المُرْتكبة، بوصفهما ضالعين بالاشتراك مع آخرين في ارتكاب «جريمة الحرب المتمثلة في التجويع كأسلوب من أساليب الحرب، وجرائم ضد الإنسانية متمثلة في القتل والاضطهاد وغيرها من الأعمال غير الإنسانية».

ورأت، أن هناك «أسباباً وجيهة تدفع لاتهام تنتياهو وجالانت بأنهما يتحملان المسؤولية الجنائية، بوصفهما رئيسين مدنيين عن جريمة الحرب المتمثلة في إدارة هجوم متعمد ضد السكان المدنيين»، مشيرة إلى أن «الجرائم المزعومة ضد الإنسانية كانت جزءاً من هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين في غزة».

أحمد النعماني



«الجنائية الدولية»:
تنتياهو وجالانت ضالعين
بالاشتراك مع آخرين
في ارتكاب «جرائم ضد
الإنسانية وجرائم حرب»

في سابقة هي الأولى من نوعها، كأول قرار في مواجهة دولة الاحتلال الإسرائيلي، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى بـ «المحكمة الجنائية الدولية»، في مدينة لاهاي الهولندية، مؤخراً، أوامر باعتقال كل من بنيامين نتنياهو ويوآف جالانت.

وأصدرت المحكمة هذه الأوامر بالإجماع، ورفضت الطعون المقدمة من (إسرائيل) بشأن عدم الاختصاص، وقضت برفض ما طرحته دولة الاحتلال بموجب المادتين 18، 19 من «نظام روما الأساسي»، الذي تستند إليه المحكمة في عملها، والذي وقعت عليه 124 دولة من دول العالم، ليس من بينها (إسرائيل) ولا حليفاتها الكبرى الولايات المتحدة.

حددت «الجنائية الدولية» الفترة من 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023 وحتى 20 مايو/ أيار الماضي، بوصفه اليوم الذي تقدم فيه ادعاء المحكمة لقضاتها بطلب إصدار مذكرات



لا يحق لكل من بنيامين نتنياهو وجالانت التمسك بصفتهم الرسمية للإفلات من العقاب

تعطيل قدرة المنظمات الدولية في توفير الغذاء والسلع الأساسية لسكان غزة، رغم كافة المناشحات الدولية من الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وهو ما رأته الدائرة «جريمة»، خصوصاً أن نتنياهو يربط وقف إيصال السلع الأساسية والمساعدات الإنسانية بأهداف الحرب.

وبناءً على كل ذلك، وجدت المحكمة أن نتنياهو وجالانت يتحملان «المسئولية الجنائية الدولية»، عن جرائم الحرب والمجازعات كوسيلة للحرب، كذلك نقص الغذاء والماء والكهرباء يحدث تدمير جزء من السكان المدنيين في غزة، وهو ما يعد جريمة قتل وهي من الجرائم ضد الإنسانية، ونتنياهو وجالانت مسئولان عن أتم ومعاناة شديدة للمرضى، ما يرقى إلى أعمال لا إنسانية أخرى، وهي من الجرائم ضد الإنسانية أيضاً، كل تلك الأفعال يحرم جزءاً كبيراً من السكان المدنيين في غزة من حقوقهم الأساسية بما في ذلك الحق في الحياة، لذلك وجدت المحكمة أن جريمة الاضطهاد قد ارتكبت.

الإفلات من العقاب

يقول الباحث د. محمد زايد، إنه في أعقاب كل جريمة من الجرائم الدولية ترتكب بحق جماعة تظهر المطالبات من أجل ملاحقة الأشخاص المتسببين بارتكاب هذه الجرائم وإثارة المسئولية الجنائية الدولية في مواجهتهم، عقاباً

منع المساعدات «جريمة»

بات نتنياهو وجالانت، وفق المحكمة، متهمين بحرمان «السكان المدنيين في غزة من حقوقهم الأساسية، ومنها الحق في الحياة والصحة، وأن السكان استهدفوا على أساس سياسي أو وطني أو كليهما معا».

وفي الحثيات، ذكرت المحكمة أسباب الأمر بالاعتقال، مؤكدة أنها «وجدت أنه خلال فترة ارتكاب الجرائم، يجب أن يتم تطبيق القانون الدولي الإنساني المتعلق بالنزاع المسلح الدولي بين (إسرائيل) وفلسطين، لكونهما طرفين في اتفاقيات جنيف عام 1949، كذلك ينطبق النزاع المسلح غير الدولي على القتال بين (إسرائيل) والمقاومة الفلسطينية. لذلك، تم إصدار أوامر الاعتقال عملاً بقانون النزاعات المسلحة الدولية، كونها علاقة بين سلطة قائمة بالاحتلال وسكان مدنيين في الأرض المحتلة، ولأن الجرائم ضد الإنسانية وجهت ضد السكان المدنيين في غزة».

ولعب نتنياهو وجالانت، وفق المحكمة، دوراً في حرمان المدنيين في غزة عمداً من أشياء لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، مثل الغذاء والماء والأدوية والإمدادات، ومن ذلك وإعاقة المساعدات الإنسانية وانتهاك القانون الدولي الإنساني، وكذلك سلوك قوات الاحتلال في

«الحصانة الرسمية» لا تعفي مرتكب الجرم الدولي من المسئولية الأساسي للمحكمة



ماذا تعرف عن المحكمة الجنائية الدولية؟ (إرم نيوز)

ممارسة الإبادة، وقد يكون قتلاً فردياً موجهاً ضد أشخاص معينين بذواتهم كنوع من التهيب، وهو ما ارتكبته قوات الاحتلال الإسرائيلي بالفعل في غزة.

وثاني جريمة هي الاضطهاد بناء على العرق أو الإثنية، فالاضطهاد جريمة عنصرية يتعمد فيها الجاني أو الجناة حرمان ضحاياهم من حقوقهم الأساسية، على نحو يخالف القواعد المستقرة في القانون الدولي التي تقضي بالمساواة بين البشر وتجريم كل تمييز بينهم على أي نحو كان، وهو ما ارتأته المحكمة من حرمان المدنيين في قطاع غزة من حقوقهم الأساسية.

وهناك أيضاً الأفعال اللاإنسانية الأخرى، وهي الأفعال ذات الطابع المماثل التي تتسبب في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية وهي الأفعال التي تتميز بإحداث معاناة شديدة تتمثل في آلام تمس الجسم أو الصحة العقلية وتتميز كذلك بطابعها اللاإنساني، ذلك أن أصل الجرائم ضد الإنسانية هو حظر جميع الأفعال التي تستهدف جميع الصور المجسدة لها تجريد الضحية من إنسانية. وجاء باقي قرار المحكمة بناءً على المادة

(8) جرائم الحرب وهي الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف المؤرخة 12 أغسطس/ آب 1949 والانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعراف

لما ارتكبوها من أفعال تشكل جرائم دولية، وقد طبقت تلك المسؤولية على الصعيد الدولي في حالات كثيرة، وهو ما فعلته المحكمة عند نظرها للجرائم الدولية المرتكبة في قطاع غزة؛ حيث بنت الدائرة التمهيدية الأولى بالمحكمة الجنائية الدولية حكمها على بنيامين نتنياهو وجالانت على المادتين (8،7) من «ميثاق روما الأساسي لعام 1998 النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية».

وأوردت المادة (7) والخاصة بالجرائم ضد الإنسانية عدة جرائم تعتبر جرائم ضد إنسانية ومنها القتل العمد - الإبادة - إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان - السجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي، ومنها التعذيب - الاضطهاد - الاختفاء القسري للأشخاص - جريمة الفصل العنصري - الأفعال الأخرى ذات الطابع المماثل. إلا أن قرار المحكمة استند إلى جرائم القتل العمد والاضطهاد والأفعال اللاإنسانية الأخرى.

ويمثل القتل العمد في هذه الدعوى أمام المحكمة، إحدى الجرائم ضد الإنسانية حين يُمارس بصفة منتظمة ولها طابع الاستمرار والانتشار، دون أن يأخذ شكلاً فردياً موجهاً إلى إنسان بذاته، فقد يكون قتلاً جماعياً أو جزءاً من

حرمات السكان المدنيين في قطاع غزة عمداً من أشياء لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة «جريمة» دولية



مدعي الجنايئة الدولية يعلن طلب اعتقال نتنياهو وجالانت

الدولي الجنائي.

كذلك، لا يحق لدولة الاحتلال التدرج بعدم ولاية المحكمة لنظر القضية؛ حيث إنه وفقاً لـ «نظام روما الأساسي» تتمتع المحكمة بالولاية القضائية على الجرائم المرتكبة على أراضي دولة طرف في المحكمة، وفيما يتعلق بمواطني الدول الأطراف، وهو ما ينطبق على دولة فلسطين فهي طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية منذ الأول من أبريل/نيسان 2015، لذا فالمحكمة مختصة بالتحقيق في الجرائم الخاضعة لولايتها، والتي وقعت على أراضي الدولة الفلسطينية.

■ المصادر:

- 1- رؤية وتحليل لقرارات المحكمة الجنائية الدولية ومآلاتها، موقع المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.
- 2- ما حيثيات اتهامات «الجنائية الدولية» لنتنياهو وغالانت والضيفاء، موقع الشرق الأوسط، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.
- 3- الجنائية الدولية تأمر باعتقال نتنياهو وغالانت بتهم «جرائم حرب»، موقع الجزيرة، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

السارية على المنازعات الدولية المسلحة في النطاق الثابت للقانون الدولي والانتهاكات الجسيمة للمادة (3) المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في 12 أغسطس/آب 1949 في حالة وقوع نزاع مسلح غير ذي طابع دولي، وهو ما انتهت دولة الاحتلال في كافة جرائمها بقطاع غزة.

ويُعد قرار المحكمة سابقة تاريخية، كأول قرار في مواجهة دولة الاحتلال من جانب المحكمة الجنائية الدولية، وهو ما يُعد خطوة على طريق العدالة الدولية، فالجانب القانوني الإجراءي للمحكمة سيبدأ بالفعل بعد صدور تلك الأوامر من الدائرة التمهيدية.

ولا يحق لكل من بنيامين نتنياهو وجالانت التمسك بصفتهم الرسمية للإفلات من العقاب، وما ستصدره المحكمة من أحكام فيما بعد، فلا يحق للقادة الإسرائيليين التمسك بصفتهم الرسمية والحصانة في مواجهة أحكام المحكمة الجنائية الدولية؛ حيث إن المسؤولية الجنائية الدولية للأفراد تنشأ على عاتق ممثلي الدولة، سواء كانوا سياسيين أو عسكريين ويرتكبون جرائمهم باسم الدولة أو أي شخص من أشخاص القانون الدولي أو يرتكبون أي انتهاكات للقانون الدولي الإنساني في أثناء تنفيذهم للأعمال الحربية أو إدارتها أو أي سلوك يجرمه القانون

◆◆
يمثل القتل العمد
في هذه الدعوى أمام
المحكمة، إحدى الجرائم
ضد الإنسانية حين
يُمارس بصفة منتظمة
ولها طابع الاستمرار
والانتشار، دون أن يأخذ
شكلاً فردياً موجهاً إلى
إنسان بذاته

ارتكبتها جيش الاحتلال خلال 13 شهراً من العدوان 11 «جريمة حرب» إسرائيلية في غزة



الهجمات العشوائية واستهداف المدنيين

والعسكرية في غزة. وحسب تحقيق الأمم المتحدة، ركزت الجرائم التي ترتكبها الآلة العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، على قتل المدنيين وموظفي الوكالات الإنسانية الدولية والأطفال العزل، وقصف المدن والمساكن والمستشفيات ومراكز الإيواء، وتدمير المباني، والتهجير القسري للسكان المدنيين، ورفض أي هدنة إنسانية ومحاصرة القطاع، ومنع إدخال المساعدات الأساسية إليه؛ بما فيها الغذاء والدواء والمياه والكهرباء والوقود. وبتطبيق هذه الأفعال الإجرامية على معاني «جرائم الحرب» المحددة بالنظام

سحر عزوز

تؤدي إلى المسؤولية الجنائية الضدية، بما في ذلك «قتل المدنيين في أرض محتلة وإساءة معاملتهم وإبعادهم، إضافة لقتل أسرى حرب أو إساءة معاملتهم، وقتل الرهائن، وسلب الممتلكات الخاصة، وتدمير الممتلكات». وأكد تحقيق أجرته الأمم المتحدة، ونشرته على موقعها الرسمي في يونيو/حزيران الماضي، أن جيش الاحتلال الإسرائيلي مسؤول عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تم ارتكابها على نطاق واسع خلال عملياته

مع تصاعد وتيرة العدوان الإسرائيلي الهجمي على قطاع غزة، المستمر منذ 13 شهراً، وصدور أمر المحكمة الجنائية الدولية باعتقال نتنياهو جالانت، وثقت أجهزة الأمم المتحدة ومنظمات حقوقية دولية، ارتكاب قوات الاحتلال الإسرائيلي جرائم ضد الإنسانية، بلا رادع من قانون دولي أو أعراف إنسانية، من بينها شن غارات عشوائية على السكان المدنيين، يجب التحقيق فيها على أنها «جرائم حرب».

ويشير مصطلح «جرائم الحرب»، حسب موقع الأمم المتحدة، إلى مجموعة من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي



قائمة الجرائم تشمل قصف المدنيين والتجويع والاحتجاز التعسفي وقتل وتشويه عشرات الآلاف من النساء والأطفال



تم نقل طفلة تبلغ من العمر سبع سنوات تعاني من سوء التغذية الحاد الشديد والجفاف إلى مستشفى ميداني في جنوب غزة في أبريل وسط مجاعة في الشمال

الجريمة الدولية.

قائمة الجرائم الإسرائيلية

رصدت تقارير إعلامية وحقوقية تم نشرها على مدار السنة الماضية، 11 «جريمة حرب» ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عملياتها العسكرية على غزة.

الجريمة الأولى، حسب القانون الدولي الإنساني، هي «الهجمات العشوائية واستهداف المدنيين»، حيث شن جيش الاحتلال هجمات عشوائية تتسبب بخسائر في الأرواح أو إصابات في صفوف المدنيين أو بأضرار في الأعيان المدنية، وهي «جريمة حرب». وخلال عمليات الاحتلال العسكرية في غزة، وثقت كاميرات الإعلام على الهواء مباشرة إضافة لمنظمات حقوقية ارتكاب قوات الاحتلال عشرات المجازر، عبر القصف الجوي والمدفعي، ما أدى لتدمير مبيعات سكنية كاملة على رؤوس سكانها، وأوقع مئات الشهداء والجرحى.

والجريمة الثانية، هي «الإعدامات الميدانية»، حيث قنصت قوات الاحتلال يتعمدون قنص المدنيين وإبقاءهم ينزفون حتى الشهادة في الشوارع، ومنع وصول سيارات الإسعاف والطوارئ لهم لإنقاذهم، بل ويقومون بإطلاق النار على كل من يحاول إنقاذهم، مما يؤكد

الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بتبين أن (إسرائيل) ترتكب يومياً وعلى نحو واسع ومستمر، جرائم حرب ضد قطاع غزة، بالإضافة إلى غيرها من أنواع الجرائم، مما يستوجب مساءلتها القانونية دولياً عن ذلك.

وخلال أول شهرين ونصف من العدوان على غزة، وجدت اللجنة أن (إسرائيل) ارتكبت جرائم حرب، بالإضافة إلى جرائم ضد الإنسانية، تم تعريف الأخيرة على أنها «هجوم منهجي واسع النطاق موجه ضد السكان المدنيين». وتشمل جرائم الحرب التي ترتكبتها (إسرائيل) التجويع والاحتجاز التعسفي وقتل وتشويه «عشرات الآلاف من الأطفال».

من جهة ثانية، وفق التحقيق الأممي، فإن تصريحات مسؤولين إسرائيليين، بما فيها تلك التي عكست سياسة إلحاق نطاق واسع من الدمار وقتل أعداد كبيرة من المدنيين، ترقى إلى مستوى التحريض، وقد تشكل جرائم دولية خطيرة أخرى. إن التحريض المباشر والعلني لارتكاب الإبادة الجماعية، أينما وقع، يُعد جريمة بموجب القانون الدولي، حتى لو تم من قبل أفراد ليس لديهم سلطة مباشرة للقيام بالأعمال العدائية. التحريض على التمييز أو العداوة أو العنف، هو انتهاك خطير للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد ترقى إلى مستوى



قنصت جيش الاحتلال يتعمدون قنص المدنيين وإبقاءهم ينزفون حتى الموت في الشوارع



غزة بدون ماء ولا كهرباء ولا غذاء

الاحتلال الإسرائيلي قصف عيادات تابعة لـ «الأونروا»، زاعماً أنها «كانت تُستخدم لتخزين الأسلحة».

وأما الجريمة السادسة، فهي «استهداف المنشآت المدنية والسكنية». ويعتبر القانون الدولي «جعل الأعيان المدنية، أي تلك التي ليست أهدافاً عسكرية، محلاً للهجمات جريمة حرب»، وقد عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى قصف المدارس والمستشفيات والأحياء السكنية والمساجد والمخابز وحتى آبار المياه. وتأتي الجريمة السابعة، في صورة «نهب الممتلكات»، فمنذ بداية الحرب على غزة يتفاخر جنود جيش الاحتلال الإسرائيلي بنشر مئات الفيديوهات على منصات التواصل الاجتماعي، تظهر قيامهم بنهب وسرقة ممتلكات الفلسطينيين، وتدمير منازلهم أو إشعال النار فيها.

إلى ذلك، فإن الجريمة الثامنة، هي «الترحيل غير الشرعي»، وينص القانون الدولي على أن «الأمر بترحيل السكان المدنيين لأسباب تتصل بالنزاع دون أن يتطلب ذلك أمن الأشخاص المدنيين المعنيين يعد جريمة حرب». وقد أجبرت قوات الاحتلال بالقوة ملايين الفلسطينيين على النزوح، سواء عبر اقتحام منازلهم أو عبر اقتحام مراكز

نية الاحتلال المبيتة بارتكاب مذابح ومجازر وجرائم وإعدام ميداني بحق المدنيين، وضد الأطفال والنساء تحديداً.

أما جريمة الحرب الثالثة، فهي «استهداف المستشفيات وقرى الإسعاف والدفاع المدني»، إذ يؤكد القانون الدولي أن استهداف أفراد الخدمات الطبية أو الدينية أو الوحدات الطبية أو وسائل النقل الطبية «جريمة حرب». وخلال العدوان تستهدف قوات الاحتلال بشكل متعمد المستشفيات في غزة، ويقتل أفراد الدفاع المدني بشكل عمدي.

ويعد «تجويع المدنيين»، الجريمة الرابعة، وهي جريمة حرب جديدة اعتمد عليها جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال حربه على قطاع غزة، تمثلت في تجويع الفلسطينيين عبر منع إدخال الطعام والوقود والماء والمساعدات منذ شهر كامل، بالإضافة إلى قصف المخابز والمتاجر ومراكز توزيع المساعدات الإنسانية، لإجبار السكان على ترك منازلهم والنزوح بشكل مستمر.

والجريمة الخامسة، هي «شن هجمات ضد موظفين أو منشآت المساعدة الإنسانية»، حيث استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي المركز الرئيسي لتوزيع المساعدات الإنسانية التابع لوكالة «الأونروا» أكثر من مرة. كما أعلن جيش

أحد الجنود يعترف
باحتجاز أسرى
فلسطينيين
واستخدامهم دروغاً
بشرية لـ استكشاف
«الأماكن الخطرة»



كيف ينطبق القانون الإنساني الدولي على جرائم إسرائيل في غزة؟

في قطاع غزة.

وذكرت شبكة «سي إن إن» أن شهادة الجنود الإسرائيليين و5 مدنيين فلسطينيين تظهر أنها كانت منتشرة على نطاق واسع في جميع أنحاء المنطقة بشمال غزة ومدينة غزة وخان يونس ورفح. ويصف جميعهم كيف تم القبض عليهم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي وإجبارهم على دخول أماكن خطيرة محتملة قبل الجيش.

■ المصادر:

- 1- تحقيق الأمم المتحدة يحمل السلطات الإسرائيلية ومجموعات فلسطينية مسلحة مسؤولية ارتكاب جرائم حرب وانتهاكات أخرى جسيمة للقانون الدولي، موقع الأمم المتحدة، 12 يونيو/حزيران 2024.
- 2- الجزيرة نت ترصد 11 «جريمة حرب» ارتكبتها جيش الاحتلال شمال غزة، موقع الجزيرة، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2024.
- 3- إسرائيل / الأرض الفلسطينية المحتلة: ينبغي التحقيق في الهجمات الإسرائيلية على حماس وغيرها من مقاتلي الجماعات المسلحة، والتي قتلت عشرات المدنيين النازحين في رفح، باعتبارها جرائم حرب، موقع منظمة العفو الدولية، 26 أغسطس/آب 2024.

الإيواء التابعة للأمم المتحدة.

ويعتبر «أخذ رهائن وحرمانهم من المحاكمة العادلة»، جريمة الحرب التاسعة. وحسب القانون الدولي الإنساني، فإن «الاحتجاز غير الشرعي، وتعمد حرمان أسير حرب أو أي شخص محمي آخر من الحق في محاكمة عادلة وقانونية، جريمة حرب». ووفق مكتب الإعلام الحكومي في غزة اعتقال عشرات الآلاف من غزة، في حين كشفت وسائل إعلام إسرائيلية مشاهد لنقل الأسرى وهم «عراة»، إلى معسكر اعتقال بصحراء النقب.

والجريمة العاشرة، هي «التعذيب والمعاملة اللاإنسانية»، حيث وثقت مشاهد نشرها نشطاء على منصات التواصل وشهادات أن قوات الاحتلال اعتدت بالضرب المبرح على الأطباء والمرضى داخل مستشفى كمال عدوان، وعلى النازحين بمن فيهم النساء والأطفال في عدد من مراكز الإيواء التي اقتحمتها في شمال غزة، قبل أن تقوم باعتقال عدد منهم.

وأخيراً، وليس آخراً، فإن جريمة الحرب الحادية عشرة هي «استخدام المدنيين دروعاً بشرية»، حيث اعترف أحد جنود جيش الاحتلال الإسرائيلي لشبكة «سي إن إن» الأمريكية، باحتجاز أسرى فلسطينيين واستخدامهم دروعاً بشرية لـ «استكشاف الأماكن الخطرة»



وثقت مشاهد نشرها
نشطاء على منصات
التواصل وشهادات أن
قوات الاحتلال اعتدت
بالضرب المبرح على
الأطباء والمرضى داخل
مستشفى كمال عدوان

هل يُفلت «سفاح غزة» من العقاب؟

أمر اعتقاله يضع العدالة الدولية على المحك



يعتبر عدد من النخبة في إسرائيل أن بلادهم فشلت في معركتها الدبلوماسية والقضائية لمنع مذكرتي الاعتقال من الصدور (أ ف ب)

مستقبل نتنياهو وجالانت ما بعد مذكرة «الجنايئة الدولية»، لا سيما أمام مأزق عدم تمكن الرجلين من السفر بحرية في ظل التزام دول عدة بتنفيذ أوامر الاعتقال. وكتب الصحافي الأمريكي إيشان ثارور، في صحيفة «واشنطن بوست» قائلاً «إن دعم كثير من حلفاء (إسرائيل) قرار الجنايئة الدولية يفاقم من مأزق نتنياهو»، مشيراً إلى أنه «وإن كان موضع ترحيب في واشنطن، فعلى نتنياهو أن يفكر بجديّة حال سفره إلى

يوسف شرف الدين

تلتته ردود أفعال غربية دولية واسعة، تساؤلات كثيرة بشأن مدى أهمية المحكمة واختصاصاتها، ومدى إمكانية تنفيذ تلك الأوامر الصادرة بحق نتنياهو وجالانت، أم سيُفلت «سفاح غزة» وشريكه من العدالة الدولية؟ وخيمت هذه الأسئلة على التغطيات الدولية حول تعاطي دولة الاحتلال الإسرائيلي مع مذكرات الاعتقال، وكذلك

أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مؤخراً، وبعد مرور أكثر من 13 شهراً من العدوان الإسرائيلي الدموي على قطع غزة، مذكرتي اعتقال لرئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع السابق يوآف جالانت، للممثل أمام المحكمة في مقرها بمدينة لاهاي الهولندية، باتهامات تتعلق بارتكاب جرائم حرب في غزة. وأشار هذا الإجراء غير العادي، الذي



«نظام روما الأساسي» يلزم 124 دولة حول العالم بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لتنفيذ أوامر الاعتقال



«وول ستريت جورنال»: أوامر الاعتقال تمهّد الطريق لمحاكمة مسؤولين
إسرائيليين آخرين بسبب الحرب في غزة



نتنياهو وغانانت

مسجونان في "إسرائيل"

بعد إصدار مذكرة اعتقال بحقهما
من الجناية الدولية:

لن يكون بوسعهما السفر إلى الخارج وخاصة إلى
124 دولة عضوا في المحكمة

لن يواجه نتنياهو مشكلة في زيارة الولايات
المتحدة لكنه سيضطر لتغيير مسار رحلته

قد ترفض الأمم المتحدة السماح لنتنياهو و
بالتحدث على منصتها

كل رحلة يقوم بها نتنياهو وغانانت إلى
الخارج بعد اليوم تعني أنهما يخاطران
باعتقالهما

ترجمة مُدس

اختبار على المحك

أمام الانقسام الغربي في شأن مذكرة الاعتقال، وكذلك الانقسام ذاته في التغطية الإعلامية لتبعات القرار وتداعياتها على قادة (إسرائيل)، يبرز سؤال آخر حول مدى تطبيق مذكرة الاعتقال على أرض الواقع، وهو ما اعتبرته صحف غربية «اختباراً على المحك».

ويؤكد الخبراء أن مذكرة اعتقال نتنياهو وجالانت تشكل اختباراً حقيقياً لالتزام العالم بالعدالة الدولية، حيث تلزم المادة 89 من «نظام روما الأساسي» الدول الأطراف، وعددها 124 دولة، بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في تنفيذ أوامر الاعتقال.

فبعد إصدار المذكرات، تُحال إلى الدول الأطراف في نظام روما الأساسي لتنفيذها. يتطلب ذلك اعتقال الأشخاص المطلوبين حال وجودهم على أراضيها وتسليمهم إلى المحكمة.

يبدأ بعدها مسار الإجراءات القانونية أمام المحكمة الجنائية الدولية، لضمان محاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة. وهذه الخطوات تمثل مرحلة حاسمة نحو تحقيق العدالة الدولية. ويعتمد تنفيذ هذه الخطوات بشكل كبير على تعاون الدول الأطراف مع المحكمة.

وقال ديفيد شيفر، السفير السابق لقضايا جرائم الحرب خلال إدارة بيل كلينتون: «إن أمر الاعتقال يرسل إشارة قوية للغاية ضد الإفلات من العقاب وإشارة قوية للغاية إلى جميع الأطراف للامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، وقبل كل شيء، حماية حقوق وسلامة المدنيين».

وبعد أن صدرت مذكرات الاعتقال، حسب «شيفر»، فإن الأمر متروك للدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية لتنفيذها، وإجراء الاعتقالات إذا حضر نتنياهو أو جالانت إلى بلادهم، ونقلهم إلى مقر المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي للاحتجاز.

وقال «شيفر»، إن نتنياهو وجالانت

الولايات المتحدة، في احتمال توقف طائرته اضطرارياً في إحدى الدول الملتزمة قرار المحكمة، فيفترض أن يُعتقل هناك».

«الانتقام» من المحكمة

أكدت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية، أن إصدار مذكرتي اعتقال في حق نتنياهو وجالانت يمهد الطريق لمحكمة مسؤولين إسرائيليين آخرين بسبب الحرب في غزة، مشيرة إلى توقع بعض المحللين أن تقلل عديد من الحكومات اتصالاتها مع المسؤولين الإسرائيليين بعد مذكرة الاعتقال التي قد تعزز مقاطعة الأكاديميين والشركات التجارية.

في المقابل، وكما هو معتاد طوال الحرب في غزة، من ناحية الدعم الأمريكي المطلق للاحتلال الإسرائيلي وترقب ساكن البيت الأبيض الجديد، الرئيس المنتخب دونالد ترامب، توجه عدد من التقارير الإسرائيلية والغربية لمطالبة الأخير بالتدخل ودفعه نحو «الانتقام من المحكمة الجنائية»، سواء برفض عقوبات عليها وأعضائها أو دفع الدول الحليفة إلى عدم الانصياع لقرارها.

ووجدت المحكمة الجنائية الدولية بمثل هذه القرارات الشجاعة نفسها هدفاً يصبو عليه، فقد أقر مجلس النواب الأمريكي مشروع قانون لمعاينة المحكمة، وهدد برفض عقوبات مالية وقيود على التأشيرات ضد الأفراد والقضاة المرتبطين بها، ما لم تتراجع المحكمة عن قرارها بملاحقة القادة الإسرائيليين.

وفي افتتاحية لها، طالبت صحيفة «نيويورك بوست» إدارة البيت الأبيض الجديدة بعدم «الاعتراف بحكم المحكمة ضد نتنياهو وجالانت أبداً»، معتبرة أن الاتهامات بارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين في غزة «زائفة وعكس الحقيقة تماماً».

واتهمت الصحيفة، المحكمة الجنائية الدولية، بأنها جزء من «معاداة السامية المؤسسية»، ويهمها على وجه التحديد «قلب الوقائع»، وأن الخطوة الأخيرة هي ببساطة «جزء آخر من الحملة الدولية التي يقودها كبار المسؤولين الكارهين لليهود في جميع أنحاء العالم، لنزع الشرعية عن (إسرائيل)».

أستاذ قانون دولي:
أن يصبح قادة الاحتلال
في موقع المتهمين
المطلوبين للمساءلة
أمام القضاء الدولي
«إنجاز كبير»

سفير أمريكي سابق
لقضايا جرائم الحرب: أمر
الاعتقال يرسل إشارة
قوية للغاية ضد «الإفلات
من العقاب»



د. محمود الحنفي، أستاذ القانون الدولي وحقوق الإنسان



ديفيد شيفر، السفير السابق لقضايا جرائم الحرب

عملاً مشتركاً مع جميع القوى الحرة حول العالم لتحقيق العدالة الكاملة لضحايا الشعب الفلسطيني. لا يزال هناك الكثير من العمل لضمان مثل جميع المسؤولين عن الجرائم، من القادة السياسيين والعسكريين والأمنيين، أمام العدالة الدولية.

■ المصادر:

- 1- «هل يتعرض نتنياهو للاعتقال؟».. ما هي اختصاصات الجنايات الدولية وكيف تسري أوامرها؟، موقع cnbc عربية، 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024.
- 2- صعوبات تقف أمام اعتقال نتنياهو وغالانت، موقع الجزيرة نت، 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024.
- 3- مأزق «اعتقال» نتنياهو وغالانت... هل من مخرج لإسرائيل؟، موقع إندبندت عربية، 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024.

للمحكمة، كريم خان، تضييق نطاق التحقيق في الجرائم المرتكبة بأفغانستان ليشمل فقط تلك التي ارتكبتها حركة «طالبان» وتنظيم «داعش» فقط، مستبعداً بذلك الجرائم التي ارتكبتها القوات الأمريكية. أثار هذا القرار استياءً واسعاً من منظمات حقوق الإنسان، التي اعتبرت الخطوة بمثابة محاولة لإفلات الولايات المتحدة من المساءلة».

ويعتبر أستاذ القانون الدولي وحقوق الإنسان، أن «صدور القرار اليوم يعتبر تحولاً تاريخياً في عمل المحكمة الجنائية الدولية، ويمثل نقطة تحول غير مسبوق في مسار العدالة الدولية. أن يكون قادة الاحتلال، الذين لطالما تمتعت أفعالهم بحصانة غير معلنة ودعم سياسي وعسكري وإعلامي دولي، في موقع المتهمين المطلوبين للمساءلة أمام القضاء الدولي، يعد إنجازاً كبيراً، ومؤشراً على بداية محاسبة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة. وهذا القرار يمثل الخطوة الأولى في طريق طويل يتطلب

يمكنهما «السفر إلى مجموعة كاملة من دول الشرق الأوسط دون خوف من الاعتقال لأنها ليست أطرافاً في نظام روما الأساسي». ورغم أنه من غير المرجح أن يسلم نتنياهو وجالانت نفسيهما أو يتم اعتقالهما، فإنه إذا وقع أحد أي من هذين الأمرين، فسوف يخضعان للإجراءات القانونية للمحكمة، وقد يتم الحكم عليهما من قبل العدالة الدولية.

من جانبه، يقول د. محمود الحنفي، أستاذ القانون الدولي وحقوق الإنسان، إن المحكمة الجنائية الدولية شهدت في تحقيقها المتعلق بالجرائم المرتكبة في أفغانستان، ضغوطاً أمريكية مكثفة، تجلّت في عدة أشكال أثرت على مسار التحقيقات، وأبرزت التحديات التي تواجهها المحكمة في تحقيق العدالة الدولية. ومن الممكن أن تنطبق هذه السيناريوهات على أي تحقيقات مشابهة تشمل قادة إسرائيليين. ويضيف د. الحنفي: «من قبل، وفي تحول لافت، قرر المدعي العام الحالي

مذكرة اعتقال نتياهو.. بين الترحيب والرفض

رحبت دول عديدة بإصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرتي اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو ووزير دفاعه السابق يوآف غالانت بينما رفضت بعض الدول القرار وامتنعت أخرى عن إبداء موقف واضح



يوآف غالانت

وزير الدفاع الإسرائيلي السابق

بنيامين نتياهو

رئيس الوزراء الإسرائيلي

124

دولة ملزمة

بتنفيذ قرارات المحكمة الجنائية الدولية



خطوة بالغة الأهمية،
ويجب مساعدة المحكمة
"على وجه السرعة"
سيمون هاريس
رئيس الوزراء الإيرلندي



لا إجابة واضحة بشأن
افتراضات التوقيف
متحدث رئيس
الوزراء كير ستارمر



القرار ملزم وينبغي على
الدول والشركاء تنفيذه

جوزيف بورييل
ممثل السياسة الخارجية
للإتحاد الأوروبي



يجب أن يطبق
من دون "انتقائية"
أيمن الصفدي
وزير الخارجية الأردني



نتياهو أصبح "مطلوبا
رسميا" وعلى الدول الأعضاء
بالمحكمة تنفيذ القرار
أغنيس كالامار
الأمين العام لمنظمة العفو الدولية



ساعدو نتياهو للمجيء للضمين
له أن القرار لن يكون له أي تأثير
فيكتور أوربان
رئيس الوزراء المجري



قرار شجاع ومن المهم تنفيذه

رجب طيب أردوغان
الرئيس التركي



تبعث الأمل بتحقيق العدالة

هاكان فيدان
وزير الخارجية التركي



خطوة كبيرة
لتحقيق العدالة
الحكومة العراقية



روما ملزمة باعتقال
نتياهو إذا زارها
غيدو كروسيتو
وزير الدفاع الإيطالي



تقدم مهم
الخارجية الجزائرية

دول رافضة:

- إسرائيل
- الولايات المتحدة
- الأرجنتين
- المجر

دول محايدة:

- بريطانيا
- فرنسا
- ألمانيا
- النمسا
- النرويج
- الصين

على مدار 13 شهراً من العدوان الإسرائيلي

400 يوم من الإبادة الدموية في غزة



المباني السكنية شاهدة على جرائم الاحتلال في غزة

مروان محمود



**حصيلة العدوان
الإسرائيلي المستمر
وصلت إلى أكثر من 43
ألف شهيد و102 آلاف
مصاب**

من شمال القطاع تحت النار الكثيفة، ما أثار مخاوف العالم حول تنفيذ (إسرائيل) ما يُسمى «خطة الجنرالات» هناك.

وتنص «خطة الجنرالات» التي أعدها جنرالات سابقون في جيش الاحتلال، قادهم رئيس مجلس الأمن القومي سابقاً في (إسرائيل)، جيورا أيلاند، على ضرورة القضاء بشكل كامل على أي وجود للمقاومة الفلسطينية في شمال القطاع، من خلال إفراغ سكانها تماماً، وتحويل المنطقة إلى منطقة عسكرية مغلقة، ومنع دخول المساعدات الإنسانية إليها، واعتبار كل من يتبقى بداخلها «إرهابياً»، والعمل على تصفيته.

ووسّعت (إسرائيل) عملياتها العسكرية في شمال قطاع غزة، وقصفت مناطق في جباليا وبيت لاهيا، مخلفةً مجازر وجثثاً في الشوارع، في خضم حصار خانق عمق المجاعة في المنطقة. وشنت طائرات ومدفعية الاحتلال غارات على

دخل العدوان الإسرائيلي على غزة هذا الشهر يومه الـ 400، وسط استمرار ارتفاع حصيلة ضحايا القصف الإسرائيلي في عموم القطاع، على مدار 13 شهراً من المذابح، حيث وصلت الحصيلة الدامية، وفق آخر إحصائية صادرة عن وزارة الصحة في غزة، إلى أكثر من 43 ألف شهيد ونحو 102 آلاف مصاب.

وشهد قطاع غزة أزمة إنسانية غير مسبوقة، بعد نحو 400 يوم من اعتداءات جيش الاحتلال، التي أدت إلى تدهور شامل في القطاع الصحي والبنية التحتية، وازدياد مخاوف تفاقم الوضع الصحي. وتعالق تحذيرات من توقف الخدمات الطبية بشكل تام، ما ضاعف من معاناة المصابين بعد تعمد (إسرائيل) قصف المنشآت الطبية لتدميرها تماماً.

وبدأ جيش الاحتلال عملية واسعة في شمال غزة، الشهر الماضي، تصاعدت بقوة مطلع هذا الشهر. واستهدفت العملية إخلاء مناطق واسعة



جرائم الاحتلال في غزة تتسق مع خصائص الإبادة الجماعية



الأمم المتحدة: حرب إسرائيل على غزة تتوافق مع خصائص «الإبادة الجماعية» مع سقوط أعداد كبيرة من الضحايا

العميق حيال الوضع المتدهور في المستشفى والمرافق الطبية الأخرى في الشمال، ووصف الوضع في المحافظة بـ «المروع» خاصة في ظل النقص الحاد في الكوادر الطبية والمستلزمات الضرورية والاستهداف الإسرائيلي المتعمد للمستشفيات.

من جانبها، ذكرت منظمة «أطباء بلا حدود»، في بيان نشره موقعها الإلكتروني في الثامن من نوفمبر/تشرين الثاني، إنه «منذ بداية الحرب، قُتل أكثر من 43.000 فلسطيني وجرح 102.000 آخرين وفقاً لوزارة الصحة في غزة، وشُرد أكثر من 1.9 مليون شخص علماً أن الكثيرين منهم نزحوا عدة مرات. وتعرضت المستشفيات والمرافق الصحية لهجمات مستمرة فخرج الكثير منها عن الخدمة، علماً أن غزة تواجه نقصاً كبيراً في الغذاء والماء والأدوية. ويحاول الناس البقاء على قيد الحياة وسط ظروف في غاية الصعوبة».

وأضافت المنظمة: «تتعرض المناطق المصنفة كمناطق إنسانية للقصف بشكل متكرر من قبل القوات الإسرائيلية. وتواصل جميع الأطراف المتحاربة القتال في مناطق مكتظة بالسكان. لذلك، لا يوجد مكان آمن في غزة. ندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة وتكثيف المساعدات الإنسانية بشكل عاجل».

جباليا وبيت لاهيا، شمال القطاع، ومناطق أخرى، الأحد، وقتلت أكثر من 60 فلسطينياً بينهم حوالي 40 في ضربة واحدة استهدفت منزلاً بشوارع غزة القديم في جباليا البلد.

لا مكان آمن في غزة

جاء ذلك، وسط تحذيرات من استمرار المذابح، بالتزامن مع استهداف المنشآت الصحية، حيث قال مدير «مستشفى العودة» شمال قطاع غزة، الدكتور محمد صالح، إنهم يعملون بامكانات محدودة جداً وطبيب جراحة واحد فقط، محذراً من نفاذ الوقود، الذي سيلقي بظلال سلبية ويزيد من سوء الوضع الصحي «المروع» في المحافظة، التي تتعرض لحملة إبادة وتطهير عرقي من قبل قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي.

وأضاف صالح في تصريحات صحفية: «مستشفى العودة هو الوحيد حالياً في شمال غزة الذي يضم طبيباً في الجراحة العامة، وذلك في وقت ترتفع فيه أعداد الإصابات التي تتطلب تدخلات جراحية عاجلة في المخ والأعصاب والأوعية الدموية والعيون والعظام». وأوضح أن أكثر من 70% من الإصابات التي يستقبلها المستشفى تحتاج إلى تدخلات جراحية عاجلة. كما أعرب عن قلقه



لجنة أممية خاصة.. أساليب إسرائيل في الحرب في غزة تتوافق مع الإبادة الجماعية

عمداً على الفلسطينيين هناك». وفي تقرير لها قالت اللجنة: «منذ بداية الحرب، دعم مسؤولون إسرائيليون علناً سياسات تسلب الفلسطينيين من الضروريات الأساسية لاستمرار الحياة من الغذاء والماء والوقود. هذه التصريحات مع التدخل المنهجي وغير القانوني في المساعدات الإنسانية، يجعل نية (إسرائيل) واضحة في استغلال الإمدادات المنقذة للحياة لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية». وقالت اللجنة الأممية: «عبر حصارها لغزة وعرقلتها للمساعدات الإنسانية مع هجمات مستهدفة وقتل للمدنيين وعمال الإغاثة، وعلى الرغم من مناشدات الأمم المتحدة المتكررة والأوامر الملزمة من محكمة العدل الدولية وقرارات مجلس الأمن، تتسبب (إسرائيل) عمداً في القتل والتجوع والإصابات الشديدة وتستخدم التجويع كأداة للحرب وتوقع عقاباً جماعياً على السكان الفلسطينيين».

ووثق التقرير كيف أن حملة القصف الإسرائيلية المكثفة في غزة دمرت الخدمات الأساسية، وتسببت في كارثة بيئية ستكون لها آثار صحية طويلة الأمد. وقالت اللجنة: «بحلول أوائل 2024، تم إسقاط 25 ألف طن من المتفجرات- بما يعادل قنبلتين نوويتين- على غزة مما تسبب في دمار واسع وانهايار

وذكرت «أطباء بلا حدود»، أن «الهجمات المتواصلة والمتميزة في مواقع متعددة من غزة وأوامر الإخلاء المتكررة، تؤدي إلى تقليص إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية، لا سيما أن النظام الصحي قد وصل إلى نقطة الانهيار. ولم يعد أمام الناس أي خيار تقريباً للحصول على الرعاية الطبية. ويشار إلى أن فرقنا ومرضانا اضطروا إلى مغادرة نحو 14 مرهق صحي، وتعرضوا لحوالي 26 حادث عنف منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 حتى الآن، بما في ذلك الغارات الجوية التي ألحقت الأضرار بالمستشفيات، وإطلاق ذخائر من الدبابات على ملاجئ تم الاتفاق أنها ضمن مناطق عدم الاشتباك، والهجمات البرية على المراكز الطبية وإطلاق النار على القوافل الطبية».

«التجويع» كأداة للحرب

هذه المأساة الإنسانية، دفعت العديد من الجهات الأممية والمنظمات الحقوقية الدولية إلى التحذير من تفاقم الأوضاع. وفي الرابع عشر من هذا الشهر، ذكرت لجنة الأمم المتحدة الخاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية، أن «حرب (إسرائيل) في غزة تتوافق مع خصائص الإبادة الجماعية مع سقوط أعداد كبيرة من الضحايا، والظروف المهددة للحياة المفروضة



«الأونروا»: الحرب الوحشية المستمرة 13 شهراً جعلت الظروف المعيشية لملايين الناس في القطاع المُدمر «لا تُطاق»



نازحون فلسطينيون من شمال قطاع غزة إلى جنوبه (الفرنسية)

توجد مساعدات إنسانية كافية في غزة، ليس فقط خلال الأيام والأسابيع الأخيرة، ولكن أيضاً طوال مدة الحرب الإسرائيلية الوحشية المستمرة منذ 13 شهراً. وتابعت المتحدثثة: «نحن مُحاطون يومياً بأشخاص يطالبون بقطعة من الخبز، ويحاولون الوصول إلى المياه»، مشددة على أن الوضع الذي أجبر الفلسطينيين على العيش فيه بالقطاع «لا يطاق»، وأن على العالم التحرك فوراً لوقف المذابح اليومية المُرتكبة بلا رادع من المجتمع الدولي، الذي يقف متفرجاً على ما يحدث.

■ المصادر:

- 1- لجنة أممية خاصة: أساليب إسرائيل في الحرب في غزة تتوافق مع الإبادة الجماعية بما في ذلك التجويع، موقع الأمم المتحدة، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.
- 2- 394 يوماً من الحرب على غزة، موقع الرياض، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.
- 3- الأونروا: الحرب الإسرائيلية على غزة جعلت الظروف المعيشية للفلسطينيين «لا تطاق»، موقع وكالة الأنباء القطرية، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.
- 4- حرب غزة وإسرائيل، موقع منظمة «أطباء بلا حدود»، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

أنظمة المياه والصرف الصحي، وتدمير الزراعة والتلوث السام.

وأثار التقرير مخاوف جسيمة بشأن استخدام (إسرائيل) لأنظمة الاستهداف المعززة بالذكاء الاصطناعي في توجيه عملياتها العسكرية، وأثر ذلك على المدنيين «الذي يتجلى بشكل خاص في العدد الهائل من النساء والأطفال بين الضحايا».

وقالت اللجنة: «إن استخدام الجيش الإسرائيلي للاستهداف المدعوم بالذكاء الاصطناعي بحد أدنى من الإشراف البشري، مع القنابل الثقيلة، يشدد على تجاهل (إسرائيل) لالتزامها بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين واتخاذ الضمانات الكافية لمنع وقوع قتلى من المدنيين». وأدانت اللجنة حملة التشوية الجارية ضد وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، وضد الأمم المتحدة بشكل عام.

إلى ذلك، أكدت لوييز ووتريدج، متحدثة «الأونروا»، أن الحرب الإسرائيلية الوحشية المستمرة منذ 13 شهراً في قطاع غزة، جعلت الظروف المعيشية لملايين من السكان الفلسطينيين في القطاع المُدمر «لا تطاق».

ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» عن المتحدثثة باسم «الأونروا» قولها: «ببساطة لا

متحدثة «الأونروا»:

الحرب الإسرائيلية

الوحشية المستمرة

منذ 13 شهراً في قطاع

غزة، جعلت الظروف

المعيشية لملايين من

السكان الفلسطينيين

في القطاع المُدمر «لا

تطاق»

بعد انهيار سيطرة «حزب الله» على مُقدرات البلاد هل يُفلت لبنان من «القبضة الإيرانية»؟



القضاء على نفوذ إيران في لبنان

العسكري والتنظيمي وإنشاء المعسكرات التدريبية في جنوب لبنان، بل امتدت فعاليته إلى مناطق وأماكن لوجستية في سوريا والعراق واليمن وحتى بعض دول الخليج، على صورة تدريب وإنشاء خلايا الإرهابية، وتهريب الأسلحة والمخدرات.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن، بعد التطورات الدراماتيكية التي شهدتها جبهة الحرب اللبنانية-الإسرائيلية مؤخراً، والضربات التي تلقاها «حزب الله» بما في ذلك اغتيال حسن نصر الله، هو: هل يُفلت لبنان من «القبضة الإيرانية»؟

سقوط «ذرة التاج»

أرست الوقائع الميدانية الأخيرة في المواجهات بين (إسرائيل) و«حزب الله» العديد من المعطيات، ورسمت ملامح المرحلة

إسراء حبيب

وبفضل الدعم الإيراني، تمكن «حزب الله» من بسط نفوذه على إدارات الدولة اللبنانية، وتعميق انقساماتها السياسية، والسيطرة على قرار السلم والحرب فيها، ما أدى إلى توريط لبنان في صراعات إقليمية ذات عواقب وخيمة. تبنى الحزب استراتيجية «نتحكم ولا نحكم»، وسيطر على إدارات الدولة، لاسيما بعد حقبة الوصاية السورية، بالتالي سيطر على القرار اللبناني، دون أن يتولى السلطة بشكل مباشر. وبرزت هذه السيطرة خلال الاستحقاقات الدستورية، مثل تعطيل انتخابات رئاسة الجمهورية، حتى ضمان انتخاب رئيس يوافق على مشروعه السياسي. وتميّز نشاط الجماعة الشيعية بالامتداد والتنوع الجغرافي، حيث لم يقتصر نشاطه

اعتمد نظام الملالي الحاكم في إيران منذ عدة عقود على أذرعه في الشرق الأوسط، لتمير أجندته في «تصدير الثورة»، ودعم المشروع الإيراني الهادف للسيطرة على مُقدرات الشرق الأوسط، وإنشاء ما يُسمى «الهلال الشيعي»، الممتد من العراق إلى سوريا إلى لبنان، وصولاً إلى اليمن.

ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، بدأ الملالي في صياغة مشروعهم الإقليمي في لبنان عبر إنشاء جماعة «حزب الله» التي سرعان ما تحولت إلى أداة استراتيجية لخدمة المصالح الإيرانية في المنطقة، حيث أسس «الحرس الثوري» الجماعة الشيعية من رحم «حركة أمل»، بعد انشقاق مجموعة عنها عام 1982، لتعرف في البداية باسم «أمل الإسلامية»، ثم اندمجت هذه المجموعة مع تنظيمات شيعية أخرى لتشكيل «حزب الله».

وقدرات الحزب لم تعد كما كانت في السابق، بل إن هناك أصواتاً بدأت تظهر في لبنان، وتطالب بإعادة مقدرات الدولة إلى المؤسسات الرسمية، وإنهاء حقبة سيطرة إيران على القرار السياسي في البلاد.

ويقول الكاتب نديم قطيش، إن العلاقة الجديدة بين إيران و«حزب الله» تحددها الحسابات الاستراتيجية والجيوسياسية، أيًا يكن حجم اللحظة التي نتحدث فيها. فليست الجماعة مجرد ميليشيا ترعاها إيران، ولا زعيمها المُغتال حسن نصر الله مجرد حليف. فهذا الكيان يشكل امتداداً لنفوذ طهران الإقليمية، ومنصة تعبئة وتثوير ورعاية للمحور الشيعي - العربي نيابة عن طهران.

اغتيال نصر الله، والتفكيك شبه التام لبنية الجماعة العسكرية والسياسية، خسارة كبيرة لإيران، حيث يشبه سقوطها الزلزال الجيوسياسي الذي وقع بإسقاط نظام صدام حسين في العراق. فتح الثاني الباب لإيران لاجتياح المشرق، وسيفتح الأول باب إمكانية خروجها منه.

ويعتبر قطيش، أن إضعاف «حزب الله» ووضعها على سكة النهاية، يشكل ضرباً في



الحزب تبني استراتيجية «نتحكم ولا نحكم» وسيطر على إدارات الدولة بعد نهاية حقبة الوصاية السورية



الكاتب نديم قطيش

القادمة في الصراع القائم في منطقة الشرق الأوسط وطبيعة المتغيرات السياسية القادمة، حيث ستلحق عملية الاستهداف التي طالت الأمين العام السابق للحزب، حسن نصر الله، بظلالها على طبيعة المشهد السياسي الداخلي في لبنان، خصوصاً أن «نصر الله» كان يمتلك نفوذاً كبيراً على الساسة اللبنانيين، وما سيتبعه من تغيرات ملموسة على الأرض، بسبب الأهمية القصوى التي كان يعتمد عليها النظام الإيراني ومؤسساته الأمنية والعسكرية في تعزيز الدور السياسي لوكيله اللبناني.

ويؤكد المراقبون، أن مستقبل وفعالية «حزب الله» ستحدده عدة مسارات، منها ما يتعلق باستمرار الدعم الإيراني عبر الأراضي العراقية، وامتداداتها نحو الميدان السوري، وفعالية مقاتلي الحزب في القيام بعمليات نوعية ثأراً لقياداتهم التي تم اغتيالهم بعدد من العمليات التي نفذها جيش الاحتلال الإسرائيلي.

غير أن أبعاد السياسة الإيرانية تجاه الجماعة اللبنانية باعتبارها «درة التاج الإيراني» في المنطقة، لا يمكن لها أن تبعد عن حقيقة واقعية ميدانية، وهي أن إمكانيات



انتهت أسطورة حزب الله في لبنان



لبنان الإيراني محكوم بالتدمير

وعليه، فإن الدور الأساسي الذي يلعبه النظام الإيراني الآن هو الموازنة الدقيقة في إدارته ردود الفعل. فثمة من يريد ردود فعل أكثر عدوانية من قبل طهران نفسها رداً على هذه النكسات، وهو ما لا طاقة لها به. وثمة من يقول إن عدم الرد سيُفقد إيران هيبتها وقدرتها على السيطرة على حلفائها ووكلائها إذا أُمعنت في ممارسة ما يُسمى «الصبر الاستراتيجي».

تحديات النفوذ الإيراني

ليست قدرات «حزب الله» العملياتية هي ما سيتأثر فقط بما حدث، بل كل ديناميات القوة الإقليمية لإيران بفقدانها درة تاجها في المنطقة، وعلى نحو بات يسمح بالتفكير في أن ميزان القوى في لبنان والمشرق العربي يتغير بشكل عام، ويمكن استغلاله لمواجهة نفوذ إيران، ليس في لبنان فحسب، بل أيضاً في سوريا والعراق واليمن.

بعد انهيار «حزب الله»، فمن المحتمل أن تبدأ الفصائل السياسية الأخرى، كالقوى المسيحية والدرزية وحتى بعض الشخصيات والكيانات الشيعية في لبنان الابتعاد عن

القلب لعقيدة «الحروب بالوكالة» التي تتبعها إيران. وليس خافياً أن «حزب الله» هو درة تاج هذه الاستراتيجية التي استثمرت فيها إيران مالياً ولوجيستياً وأيديولوجياً لعقود طويلة وصعبة، لخدمة أولوية استراتيجية للنظام الإيراني، هي تجنب الانخراط في حرب مباشرة مع (إسرائيل) أو الولايات المتحدة.

والأولوية المباشرة لإيران الآن هي إعادة ترتيب هيكلية «حزب الله»، والمسارة إلى تأمين استمرارية المنظمة عبر أمين عام جديد وفريق عمل موثوق يمكنهم إشاعة بعض من الطمأنينة لدى «جمهور المقاومة» وبدء رحلة الخروج الصعبة من محنة الاجتثاث التي تعرض لها «حزب الله» خلال الأشهر الماضية.

أما الترميم الأصعب وغير المنظور فهو لما يحدث داخل إيران نفسها من صراعات أجنحة شديدة القسوة. تستشعر إيران أن اغتيال نصر الله يشكل تحدياً مباشراً لمكانتها الإقليمية، وتنوياً قيادتها تحت ثقل الضغوط عليها من جمهور المحور داخل إيران وخارجها، بسبب التوقعات التي ألهبتها الدعاية الإيرانية.



إضعاف «حزب الله»
ووضعه على سكة
النهاية يشكل ضربة
موجعة لعقيدة
«الحروب بالوكالة» التي
تتبعها إيران



بطاح: الحقيقة الموضوعية في ضوء المعطيات الجديدة على الساحة اللبنانية تشير إلى تراجع النفوذ الإيراني

النفوذ الإيراني، والبحث عن ملاذات سياسية في كنف الدول العربية، لا سيما دول الخليج. ولأن ما يواجهه النفوذ الإيراني من تحديات لن يترجم تلقائياً إلى معادلة استقرار في لبنان والمنطقة، حيث قد تحاول إيران إعادة فرض سيطرتها بوسائل أخرى، بما فيها دعم الميليشيات الطائفية، فإن الفرصة سانحة لدور عربي تجاه إيران، لطمأنتها بأن ثمة مخارج طوارئ متاحة. ويبدو أن الفرصة سانحة أيضاً لدور عربي كبير في لبنان، لا من باب تقديم المعونة الاقتصادية لبلد شبه منهار فقط، بل من باب المبادرة السياسية للاستثمار في الفراغ الجزئي، ولكن الكبير، الذي خلفته الأحداث العملاقة الجارية في هذا البلد العربي المنكوب بالتدخلات الإيرانية. ويقول الدكتور أحمد بطاح، إن الحقيقة الموضوعية في ضوء المعطيات الجديدة على الساحة اللبنانية، تشير بوضوح إلى تراجع النفوذ الإيراني، الأمر الذي سوف يقود حكماً إلى حدوث مراجعة للسياسة الإيرانية، فهل ستتكفئ إيران وتركز على نفسها وعلى تحسين أوضاع شعبها وبخاصة أنها على وشك مواجهة إدارة أمريكية جديدة برئاسة دونالد ترامب

الذي لا يخفي عداه لإيران، ورغبته في إعادة «العقوبات القصوى» عليها، والحيلولة دون حصولها على السلاح النووي؟ يضيف د. بطاح: «لا أحد يستطيع تقديم الإجابة القاطعة، ولكن الحقيقة هي أن إيران سوف تظل قوة كبيرة في المنطقة، سواء خسرت «حزب الله» كجماعة شيعية موالية أم لا، فهناك جماعات أخرى ولاءات طائفية متحمسة لاستمرار الدور الإيراني. ولذا فليس من المستغرب أن تظل طهران طامحة دائماً إلى لعب دور محوري ومهم في شؤون الإقليم عموماً».

■ المصادر:

- 1- كلا... إيران لم تبع حسن نصرالله، موقع الشرق الأوسط، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2024.
- 2- مستقبل المشروع الإيراني بعد تفكيك حزب الله اللبناني، موقع مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2024.
- 3- لبنان والقبضة الإيرانية.. من التغلغل إلى الانهيار، موقع الحرة، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.



حسن نصر الله كان يعتبر لبنان جزءاً من إيران

عمامة ما ر سياه



قريبًا

مواجهة المشروع الفارسي.. نكون أو لا نكون/ مشروع إيران الاستعماري.. متى يتوقف؟/ كيف نواجه المشروع الإيراني الفارسي؟/ مخططات «النفوذ الناعم» لنشر التشيع/ حروب «القوة الناعمة» الإيرانية/ احتلال ناعم.. و«طابور ثقافي خامس»/ الفضائيات الشيعية.. من يوقف «الفتنة الناعمة»؟/ «تضليل إعلامي» بمليارات الدولارات/ «أبواق إيران» في العالم العربي/ الإعلام الإيراني.. «خطاب الكراهية»/ سقوط «عمائم إيران» في العراق ولبنان / تشييع تحت ستار «الاستثمار»/ «القوة الناعمة» الشيعية في مصر/ إيران.. الأولى عالميا في «تزييف الأدمغة»/ «النفوذ الناعم» عبر التعليم/ إسرائيل وإيران.. وجهان لعملة واحدة/ إيران.. «ملاذ الموساد» / تجنيد الأطفال في الميليشيات الطائفية/ التحالف الإيراني- الأمريكي في العراق/ «التحالف الخفي» بين الشيعة والأمريكان/ إيران «دولة الإعدامات»/ بلاد المشائق المعلقة/ قطع «أذرع العشر» الإيرانية/ هل حانت ساعة «سقوط الملالي»؟/ الملالي.. إلى «مزيلة التاريخ»/ الربيع الإيراني.. آخر أيام الملالي/ سقوط «عمامة» الملالي.. بداية النهاية/ إيران «الجبلى بالتغيير».. متى تثور؟/ مخطط «توريث السلطة» في إيران/ «عائلة المرشد».. هل تحكم إيران؟/ ٤ رسائل إلى «من يهمله الأمر»/ إيران لا تحارب بـ «الوكالة» في اليمن/ المشروع الإيراني على مدار ٤ قرون/ «الحرس الثوري».. دولة فوق الدولة/ لماذا نعادي إيران؟/ كيف يدير الملالي ماكينة الأكاذيب؟/ لماذا يحقد غلاة الشيعة على «المنصور»؟/ قراءة متأنية في ثلاث أوراق تاريخية/ قبل أن يهدم «أبرهة المجوسية» الكعبة/ سفاح فوق عرش «آيات الله»/ ميزانية إيران له «تخريب» الشرق الأوسط.

العمائم السوداء

مؤامرات ملالي إيران على العالم العربي

شريف عبد الحميد

لا تغلقوا أعينكم عن غزة: المجاعة.. البرد.. الدمار

د. عبير فاروق عبد العزيز
دكتوراه في العلوم السياسية



يضاعف من مأساة السكان الذين لا يعرفون أين يذهبون أو إلى من يلجؤون. هذه الحوادث تُظهر بوضوح حجم الأضرار التي يعاني منها القطاع، وكيف أن العواقب الإنسانية لا تقتصر فقط على القصف، بل تشمل أيضاً الكوارث الطبيعية التي تفوق قدرة المجتمع على تحملها.

إن هذه الأزمة تتطلب تحركاً دولياً عاجلاً. فالتجاهل المستمر للوضع في غزة يعني تقاعساً عن تقديم المساعدة الإنسانية الضرورية، كما يعكس إصراراً على عدم فرض الضغوط اللازمة لوقف الإبادة. المجتمع الدولي مطالب اليوم بتقديم مساعدات إنسانية فورية تشمل الغذاء، والأدوية، والملابس الدافئة، والمأوى الآمن. وفي الوقت نفسه، يجب أن يتوحد العالم في الضغط على جميع الأطراف لوقف الأعمال العدائية، والتزامهم بالقانون الدولي الإنساني.

إن ما يحدث في غزة ليس مجرد نزاع مسلح، بل يُمكن أن يُوصف بالإبادة الجماعية؛ حيث يُستهدف المدنيون بشكل منهجي، فقد حوّل القصف الجوي المتواصل والمواجهات العنيفة المنطقة إلى ساحة حرب مفتوحة، لا تميز بين طفل، أو امرأة، أو شيخ. هذا التصعيد يُمثل انتهاكاً صارخاً لكل القوانين الدولية التي تحمّل الأطراف المتنازعة مسؤولية حماية المدنيين.

لكن المساعدات الإنسانية وحدها لا تكفي، فمن الضروري أن تتضافر الجهود الدولية لإيجاد حلول سياسية دائمة تُنهي الحروب المستمرة، وتحقق السلام للشعب الفلسطيني. لا بد من الضغط على جميع الأطراف لتحقيق وقف كامل لإطلاق النار، وفتح المعابر الإنسانية بشكل دائم لتقديم المساعدات، بالإضافة إلى الضغط لإنهاء الحصار المفروض على غزة.

ما يحدث في غزة اليوم هو اختبار ضمير للبشرية جمعاء. إن تجاهل هذا النداء الإنساني لا يعتبر فقط إخفاً أخلاقياً، بل هو أيضاً فشل قانوني يصعب تبريره. ما نحتاجه اليوم هو تحرك فوري من المجتمع الدولي، بدءاً من تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة، وصولاً إلى الضغط السياسي من أجل وقف العدوان وفتح قنوات للتفاوض لإيجاد حلٍ سياسي يعيد الأمل للسكان الذين عانوا طويلاً من الحروب والدمار.

في النهاية، غزة لا تحتاج إلى شعارات أو بيانات سياسية، بل إلى دعم فوري.

ما تشهده غزة اليوم هو مأساة إنسانية غير مسبوقة، حيث يتعرض المدنيون لحرب متعددة الأبعاد من المجاعة، والبرد القارس، والدمار المستمر. هذه المعاناة اليومية التي يعيشها سكان غزة تُعد نداءً إنسانياً عاجلاً يطلب من المجتمع الدولي التحرك الفوري لمساعدة هؤلاء الأبرياء. مع استمرار الحصار والقصف العشوائي. يواجه المدنيون في غزة خطر الموت من الجوع، والبرد، والمرض. إن الوضع في القطاع يتطلب توفير مساعدات إنسانية عاجلة، بالإضافة إلى إيجاد حلٍ سياسيٍ يُنهي حرب الإبادة، ويحقق السلام للشعب الفلسطيني.

يستمر الحصار المفروض على غزة منذ سنوات في تقويض القدرة على توفير الغذاء للسكان، كما أدت الحروب المتواصلة والقصف العشوائي إلى تدمير الأسواق والمحلات التجارية، مما جعل الحصول على المواد الغذائية الأساسية أمراً شبه مستحيل. على الرغم من محاولات الدعم الدولي، يواجه السكان أزمة غذائية حادة تهدد حياة الآلاف من الأطفال وكبار السن. وكشفت منظمة «أنقذوا الأطفال»، أن أكثر من 130 ألف طفل في شمال قطاع غزة مهددون بالموت جوعاً بسبب نقص المواد الغذائية وتدمير البنية التحتية.

مع دخول فصل الشتاء، تزداد معاناة سكان غزة بسبب البرد القارس والأمطار الغزيرة التي غمرت الخيام، التي تحولت إلى المأوى الوحيد لكثير من العائلات بعد فقدان منازلهم. فالخيام لم توفر الحماية الكافية من العوامل الجوية القاسية، بالإضافة إلى المياه التي تسربت إليها؛ مما جعلها غير صالحة للسكن. هذا الوضع يزيد من خطر الإصابة بالأمراض التنفسية الحادة، خاصة بين الأطفال، والنساء، وكبار السن. في ظل هذا البرد القارس، تتعرض حياة الآلاف للخطر يومياً، والمساعدات التي تقدمها المنظمات الإنسانية ليست كافية لمواجهة هذه الكارثة.

لم يكن موسم الشتاء فقط هو ما يزيد الأمور تعقيداً في غزة، بل أيضاً الأمطار الغزيرة التي تسببت في غرق العديد من الخيام التي كانت تمثل مأوى آلاف النازحين، فتتفاقم الكارثة مع فقدان الأسر لهذا المأوى المؤقت؛ مما يعرض حياتهم لمزيد من الخطر، فقد جرفت الفيضانات كل شيء في طريقها؛ مما



التجاهل المستمر
للوضع في غزة يعني
تقاعساً عن تقديم
المساعدة الإنسانية
الضرورية.. كما يعكس
إصراراً على عدم فرض
الضغوط اللازمة لوقف
الإبادة

ماذا يعني قرار الجناية الدولية بحق ننتياهو وجالانت؟

د. أحمد رمضان

مدير مركز لندن للاستراتيجية الإعلامية



من أعمال تناقض القانون الدولي.
7- التمهيد لملاحقة شخصيات غربية تولت تقديم الدعم لـ (إسرائيل) في حربها على غزة، وقد يؤدي ذلك إلى إرباك المشهد السياسي في كثير من الدول الغربية، ويدفع بعضها لوقف تصدير السلاح، أو الدعم اللوجستي الذي يستخدم في العمليات الحربية.
8- إجبار كثير من الجامعات والمؤسسات الأمريكية والغربية على مراجعة تعاونها مع الجيش الإسرائيلي وحكومة ننتياهو، خشية التعرض لأحكام قضائية تتسبب في تدمير سمعتها وإرغامها على دفع غرامات مالية لضحايا الحرب والجرائم التي ارتكبتها ننتياهو وجيشه.
9- وقف أي تقدم في العملية السياسية بين (إسرائيل) ودول الإقليم، بالنظر إلى أن بقاء ننتياهو سيمنع حدوث أي لقاء أو تواصل نظراً للتبعات القانونية والسياسية.
10- ازدياد عزلة (إسرائيل) الدولية في حال بقاء حكم اليمين، وفي حال اللجوء لردود فعل متشنجة، مثل مصادرة أراضٍ وبناء مستوطنات، أو تصعيد جرائم الحرب، فإن العزلة سوف تزداد وتعود سلباً على (إسرائيل).
ثمة سؤال يُطرح: لماذا سمحت واشنطن الآن بصدور قرار الجناية الدولية، بعد أن عطّلته لأشهر؟.. هل قصّدت منه الانتقام من ننتياهو وزرع لغم سينفجر في وجه إدارة ترمب ويضعها في خانة الصدام مع 120 دولة موقعة على قانون المحكمة الدولية؟
ليس الشرق الأوسط وحده من يتغير.. العالم كله دخل مسار تغيير صاخبٍ وحاد!

قرارٌ غير مسبوق، يضع (إسرائيل) لأول مرة في دائرة اتهام دولية، يُحرج من يدعمها، ويشكل سابقة يمكن البناء عليها في ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب ومنع الإفلات من العقاب.. لكن ما هي أبعاد هذا القرار؟
1- إقرارٌ دولي بنزع أي شرعية حاولت (تل أبيب) وواشنطن الاحتماء بها في الحرب على غزة.
2- الاتهام وجه للمستويين، السياسي ممثلاً في ننتياهو، والعسكري ممثلاً في جالانت، وهذا يفسر غضب مسؤولي الحكومة والمعارضة معاً، لأنه يمكن أن يطالهم مستقبلاً.
3- وضع نهاية جديّة للحياة السياسية لننتياهو، لأن أي محاولة للإصرار على بقائه في السلطة يعني تحدياً للمجتمع الدولي، وعزلة إضافية لـ (إسرائيل).
4- فتح المجال أمام القضاء في دول عديدة لملاحقة ننتياهو وجالانت وآخرين من المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية، وهو ما سيربك (تل أبيب) ويضع عبئاً على نشاطها الدبلوماسي.
5- إحراجٌ للإدارة الأمريكية المقبلة (إدارة ترمب)، إذا قررت أن تتحدى القرار وتعاقب المحكمة (وفقاً لتهديدات شخصيات أمريكية)، فإن ذلك سيضعها في مأزق قانوني وأخلاقي (هناك من يرى أن تمرير القرار من قبل إدارة بايدن هدفه إرباك إدارة ترمب).
6- فتح المجال لملاحقة شخصيات أخرى في الحكومة والجيش الإسرائيلي، وفقاً لتوفر أدلة اتهامات لهم بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، وكثير من هؤلاء قاموا بنشر صور وأفلام وتصريحات يتفاخرون فيها بما قاموا به

القرار وضع نهاية جديّة للحياة السياسية لننتياهو، لأن أي محاولة للإصرار على بقائه في السلطة يعني تحدياً للمجتمع الدولي، وعزلة إضافية لإسرائيل

المستشار محمد سلامة الخبير في القانون الدولي: أمر اعتقال نتنياهو «زلزال قانوني» عالمي

أكد المستشار محمد سلامة، المحامي بالنقض والخبير في القانون الدولي، أن أمر «المحكمة الجنائية الدولية» القاضي باعتقال بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي، ووزير حربه السابق يوآف جالانت، هو بمثابة «زلزال قانوني» عالمي، موضحةً أن هذا القرار يُعد بمثابة «أمر ضبط وإحضار» بلغة القانون، وذلك تمهيداً لمثول المتهمين أمام مؤسسات العدالة الدولية.

وأضاف سلامة، في حوار شامل لـ «شؤون إيرانية» عن قرار المحكمة، أن أمر الاعتقال خطوة قد تُعيد تشكيل مفهوم العدالة الدولية، وتجدد الثقة في المؤسسات القضائية العالمية، كما تضع جرائم الاحتلال الإسرائيلي تحت المجهر الدولي بشكل غير مسبوق، منوهاً إلى أن أي قرار من المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الفلسطينيين، خصوصاً في غزة، هو خطوة كبيرة نحو المساءلة الدولية عن جرائم الكيان الصهيوني.

وأشار سلامة، إلى أن قرار «المحكمة الجنائية» وضع المجتمع الدولي كله في مأزق، بعدما منع نتنياهو

وجالانت من دخول نحو 124 دولة، أو

حتى المرور في أجوائها، وأنه «شهادة

اعتراف» دولية جديدة بجرائم جيش

الاحتلال الصهيوني في حق

الشعبين الفلسطيني واللبناني،

مؤكدًا أن صدور مذكرتي الاعتقال

خطوة مهمة في تكريس

سياسة «عدم الإفلات من

العقاب» على الجرائم ضد

الإنسانية... وإلى نص

الحوار:

أجرى الحوار:

شريف عبد الحميد





المستشار محمد سلامة ورئيس مركز «الخليج للدراسات الإيرانية» شريف عبد الحميد

كيف ترون موقف المجتمع الدولي من قرارات «الجناية الدولية»؟

- في تقديري، أن قرار المحكمة وضع المجتمع الدولي في مأزق، خصوصاً بعد ما اشتملت حيثيات قرارها على منع تننيهاو وجالانت من دخول 124 دولة، أو حتى المرور في أجوائها، كما ألزمت المحكمة الجميع بضرورة تسليمهما للعدالة لمحاسبتهما في التهم الموجهة إليهما باعتبارهما مجرمي حرب، كمسؤولين عن أفعال جيش الاحتلال، انتهاك القوانين الدولية والقوانين الإنسانية الدولية، وارتكاب مجازر إبادة جماعية بحق شعب أعزل وقتلا الأطفال والنساء وذبحا الشيوخ، وحرما المرضى من تلقي علاجهم، وحالا دون دخول المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى الشعب الفلسطيني المحاصر، لإنقاذه من الموت جوعاً.

ما هي أبرز الدول التي أعلنت عن أنها سوف تنضد قرار المحكمة؟

- هناك دول أوروبية عدة أعربت عن احترامها لقرار المحكمة الجنائية الدولية، وقالت هولندا وسويسرا وإيرلندا والنرويج والسويد وإيطاليا وإسبانيا، إنها ستفي بتعهداتها والتزاماتها فيما يخص «نظام روما الأساسي» والقانون الدولي.

وذكرت النمسا أنها ستفعل الأمر نفسه. فضلاً عن فرنسا التي أعلنت أنها ستنفذ القرار، لكنها تراجعت عن ذلك فيما بعد بسبب بحثها دور سياسي في الملف اللبناني. هذا، بالإضافة إلى كندا، وغيرها من دول العالم.

ورأينا كيف صرح جوزيب بوريل، مفوض السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، بأن مذكرات الاعتقال التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية تعتبر ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وفي مقابل ذلك، جاء الرفض القاطع لما صدر عن المحكمة الجنائية الدولية من الولايات المتحدة والمجر، وأيضاً من (إسرائيل) بطبيعة الحال، حيث صرح تننيهاو بأن «المحكمة الجنائية الدولية أصبحت عدواً للإنسانية ومعادية للسامية، وأنها أقدمت على إصدار مذكرات الاعتقال بطريقة متحيزة بناء على اتهامات لا أساس لها».

صدمة كبرى لإسرائيل

ماذا عن رفض الكيان الإسرائيلي قرار المحكمة باعتبار أن دولة الاحتلال لم توقع على «نظام روما»؟

- قبول (إسرائيل) باختصاص المحكمة أمر غير ضروري، وليس معنى عدم عضويتها في

قرار «المحكمة الجنائية» وضع المجتمع الدولي في مأزق بعدما منع تننيهاو وجالانت من دخول 124 دولة



الإبادة الجماعية في غزة شاهدة على إجرام الاحتلال

هل تتوقعون أن يكون لقرار المحكمة انعكاسات سياسية على الداخل الإسرائيلي؟

– بطبيعة الحال، فإن الإدانة الدولية التي تواجهها (إسرائيل) نتيجة تصعيد عدوانها الدموي تجاه الفلسطينيين، من شأنها أن تُحدث تغييرات جذرية داخل المشهد السياسي الإسرائيلي، وتؤدي إلى تعميق الاستقطاب الداخلي، فقرار الاعتقال سيعزز الانقسامات بين معسكرات اليمين واليسار في داخل دولة الاحتلال.

كما سيؤدي القرار كذلك إلى إضعاف الحكومة اليمينية الحالية، فمع تزايد الانتقادات الدولية، قد يجد نتنياهو وحكومته أنفسهم تحت ضغوط محلية من المعارضة وحتى من داخل ائتلافهم. إذا أفرزت العزلة الدولية على الاقتصاد أو المصالح الأمنية، قد يرتفع مستوى الدعوات لاستقالتهم أو لإعادة النظر في السياسات التي تسببت في العزلة.

وعلى الجانب الآخر، ربما يؤدي قرار «الجناية الدولية»، إلى تعزيز الخطاب اليميني، فالتيار المتشدد قد يستغل الإدانة للتأكيد على رفض التدخل الدولي في شؤون (إسرائيل) السيادية، ما قد يؤدي إلى حشد دعم داخلي

«الجناية الدولية»، أن الدول الأخرى غير ملزمة بتنفيذ القرار، فهو ليس موجهًا بالطبع لدولة الاحتلال، بل موجه في المقام الأول إلى الدول الموقعة «ميثاق روما»، الذي يُعد بمثابة دستور عمل المحكمة.

وقد أشار بيان المحكمة إلى وجود «أسباب منطقية» للاعتقاد بأنهما ارتكبا جرائم حرب. وهي أسباب تدعو للاعتقاد بأن نتنياهو وجالانت أشرفا على الهجمات التي تمت على السكان المدنيين في قطاع غزة. وكانت المحكمة واضحة، عندما ذكرت أن جرائم الحرب ضد نتنياهو وجالانت تشمل استخدام التجويع كسلاح حرب والقتل والاضطهاد وغيرها من الأفعال غير الإنسانية.

وعلى أي حال، مثلت مذكرة الاعتقال صدمة كبرى لـ (إسرائيل)، حيث وصفتها الدوائر الإسرائيلية بـ «الزلزال القانوني الهائل»، خاصة وأن الحجة التي طرحها نتنياهو بأن ما صدر عن المحكمة يمثل «انتهاكاً لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها» تُعد حجة واهية. فما صدر عن المحكمة لم ينتقص من حق (إسرائيل) في الدفاع عن النفس، إذ ركز على الطريقة التي اختارتها حكومة نتنياهو لتنفيذ هذا الدفاع، والتي لم تركز على استهداف المقاومة الفلسطينية فحسب، بل على ارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين الفلسطينيين.

القرار «شهادة اعتراف» دولية جديدة بجرائم جيش الاحتلال الصهيوني في حق الشعبين الفلسطيني واللبناني



فلسطين وقعت على «نظام روما» منذ عام 2015 وهو ما يعني أن المحكمة تملك ولاية قضائية عليها



المدعي العام للجنايات الدولية كريم خان

تنفيذ قرار المحكمة الجنائية الدولية لاعتقال نتنياهو وجالانت؟

- هناك العديد من التحديات والمعوقات في هذا الصدد، أولها عدم وجود جهاز شرطة لدى المحكمة يمكنها من تنفيذ أحكامها وأوامرها، حيث لا يتوفر لديها قوة تنفيذية، إنما هي تعتمد في ذلك بشكل أساسي على تعاون الدول. وبالتالي حتى يتم تنفيذ قرار المحكمة باعتقال نتنياهو وجالانت، فإن الأمر يتطلب أن يسافر المتهمان إلى دولة من الدول المنضمة للاتفاقية، وعليه من المتوقع ألا يقوم أي من المتهمين بالسفر خارج (إسرائيل) تجنباً للاعتقال.

من جهة ثانية، تعترض قوى دولية مؤثرة على القرار مثل الولايات المتحدة، فقد أكد البيت الأبيض أن واشنطن ترفض قرار المحكمة الجنائية الدولية. كما أن دولاً أخرى من غير الموقعة على «نظام روما الأساسي» لعام 1998،

هل يعتبر القرار نوعاً من الإدانة للمتهمين... أم أنه قرار مبدئي سيكون له ما بعده؟

- قرار «الجنايات الدولية» باعتقال نتنياهو وجالانت يؤكد أن المحكمة لديها أدلة كافية لإدانة نتنياهو وجالانت بارتكاب جرائم حرب. فهذا القرار الصادر ليس محاكمة كاملة، بل مجرد أمر «قبض جبيري» ضد الأشخاص الذين يُعتقد أنهم لن يأتوا إلى المحكمة طوعاً. وبالتالي أي طعن قانوني ضد ذلك القرار سيكون في مراحل الأولى، لكن الدلائل التي جمعها مكتب الادعاء العام برئاسة كريم خان، قد تكون كافية لإثبات التهم ضد المسؤولين الإسرائيليين.

عدم الإفلات من العقاب

ما أهم التحديات التي تحول دون

أوسع لسياسات تتسم بمزيد من الانغلاق تجاه المجتمع الدولي. قد تكون هذه الخطوة محاولة لإعادة توجيه السخط الداخلي نحو الخارج، بما في ذلك الدول العربية المجاورة لـ (إسرائيل).

كيف تسري قرارات المحكمة على دولة الاحتلال رغم أنها ليست عضواً في المحكمة؟

- لا يجوز لـ (إسرائيل) الدفع بعدم اختصاص المحكمة في ضوء أن (إسرائيل) ليست عضواً، فإن هذه الحجة مردود عليها بأن فلسطين قد انضمت إلى نظام روما منذ عام 2015، وبذلك تملك المحكمة ولاية قضائية إقليمية عليها، وأن هذه الولاية القضائية «تمتد إلى الأراضي التي تحتلها (إسرائيل) منذ عام 1967، وبالتحديد غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، بما يسمح للمحكمة بتناول الجرائم التي تحدث على أراضيها حتى لو اقترفت تلك الجرائم من طرف غير عضو.



المحكمة تملك الحق في تطوير «صحيفة الاتهامات» الموجهة للمسؤولين الإسرائيليين وإضافة متهمين جدد



جرائم الحرب الإسرائيلية

- بالتأكيد، قرار المحكمة الجنائية الدولية باعتقال نتنياهو ووزير دفاعه السابق، هو حقاً «زلزال قانوني» عالمي، كما وصفه قادة الكيان الصهيوني، كما أنه شهادة اعتراف دولية جديدة بجرائم الاحتلال الصهيوني في حق الشعبين الفلسطيني واللبناني على وجه الخصوص، والشعب العربي عموماً.

وبشكل عام، يمكن القول إن القرار يمثل خطوة مهمة في طريق محاسبة المسؤولين عن الجرائم في قطاع غزة، فمن شأن هذا القرار عدم تمكن نتنياهو وجالانت من مغادرة (إسرائيل) إلى 124 دولة، فهما يستطيعا السفر فقط إلى الدول التي تعارض هذا القرار. وقد رأينا معظم حلفاء (إسرائيل) خصوصاً الأوروبيون، يدعمون المحكمة ويقبلون بقرارها، ما سيؤثر على علاقات (إسرائيل) الدولية. ويمتد أثر هذا القرار ليشمل توقع صدور مذكرات اعتقال ضد مسؤولين إسرائيليين آخرين وأعضاء في جيش الاحتلال الإسرائيلي، حيث تخشى (إسرائيل)

العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ولكن تنفيذ جوهر تلك المذكرات والاستفادة منها مستقبلاً، يتوقف على قدرة الجانب الفلسطيني والأطراف المعنية بدعم ضرورة محاسبة (إسرائيل)، وتأكيد أنها ليست استثناء من الخضوع للقانون الدولي.

ومن الأهمية بمكان، الإشارة إلى أن أوامر الاعتقال جاءت بعد استخدام الولايات المتحدة لحق «الفيتو» في مجلس الأمن الدولي، ضد قرار يطالب بوقف الحرب، وهو ما طرح تساؤلات عميقة حول دور الأمم المتحدة في مواجهة الجرائم التي يوجهها قطاع غزة لفترة تجاوزت العام، دون قدرة على وقف العدوان، أو حتى إلزام (إسرائيل) بإدخال المساعدات.

لا جدال أن هناك «مكاسب سياسية» للجانب الفلسطيني والعربي عموماً من قرار المحكمة غير المسبوق؟

قد تحاول استخدامها لوقف تنفيذ مذكرة الاعتقال بحق نتنياهو وجالانت.

وهناك أيضاً، الخبرات السابقة للمحكمة الجنائية الدولية بعدم تنفيذ مذكرات الاعتقال، إذ تشير هذه الخبرات إلى عدم تنفيذ مذكرات الاعتقال التي صدرت في السابق بحق متهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، في الدعاوى التي نظرتها أو تنظرها المحكمة. ويأتي في مقدمة هذه المذكرات، مذكرتي الاعتقال بحق كل من عمر حسن البشير الرئيس السوداني الأسبق، وفلاديمير بوتين الرئيس الروسي، والرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، وسواهم.

هل معنى ذلك أن قرار «المحكمة الجنائية الدولية» سيظل حبراً على ورق؟

- صدور مذكرتي الاعتقال يمثل خطوة مهمة في تكريس سياسة عدم الإفلات من



صدور مذكرتي الاعتقال خطوة مهمة في تكريس سياسة «عدم الإفلات من العقاب» على الجرائم ضد الإنسانية



قرار الجنائية الدولية زلزال قانوني عالمي

من اعتقالهم. ولكن هناك العديد من التحديات الدولية والمعوقات الإسرائيلية التي تحول دون تفعيل هذه الخطوة على أرض الواقع وتحقيق تأثيرها وهدفها الأهم بوقف الحرب على غزة، لذلك يتعين تعظيم الاستفادة من التأييد الدولي لهذا القرار في تحقيق ذلك الهدف.

هل يكون لقرار المحكمة تداعيات أخرى على دولة الاحتلال الإسرائيلي مستقبلاً؟

– الحقيقة أن تداعيات ما صدر عن «الجنائية الدولية»، لا تقتصر على مجرد تقييد سفر كل من نتنياهو وجالانت إلى الدول الأطراف في «نظام روما»، بل إنه سيجعل من العسير على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وغيرها الادعاء بأن تسليحها المستمر لجيش الاحتلال الإسرائيلي لا يسهم في ارتكاب جرائم حرب.

وثمة نقطة أخرى، هي أن المحكمة تملك الحق في تطوير «صحيفة الاتهامات» الموجهة للمسؤولين الإسرائيليين مستقبلاً، بإضافة متهمين جدد من قادة جيش الاحتلال، في حالة حدوث زيادة إضافية في أعداد القتلى والمصابين والنازحين، وكذلك في حالة استمرار تفاقم مجمل الأوضاع الإنسانية للمدنيين الفلسطينيين.

وتكمن التعقيدات التي تواجه (إسرائيل) في المرحلة الحالية في أن القرار الصادر غير قابل للاستئناف، كما أن إجراءات الطعن عليه تستلزم مثول نتنياهو وجالانت شخصياً أمام المحكمة في لاهاي، وهو ما يُستبعد حدوثه. يُضاف إلى ذلك أن الحكم الصادر من المحكمة أثبت، ربما لأول مرة، أن المسؤولين في (إسرائيل) ليسوا محصنين من العقاب، وأن (إسرائيل) ليست فوق القانون الدولي.

إنصاف الشعوب المضطهدة

بصفتكم خبيراً في القانون الدولي... ماذا سيحدث إن تم القبض بالفعل على أحدهما أو كليهما معاً؟

– في حال إلقاء القبض عليهما أو على أحدهما، فإن الدولة التي نفذت القرار ملزمة بترحيل المتهمين إلى مقر المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، بالتنسيق مع مكتب الادعاء العام في المحكمة.

أما في حالة عدم حضور المتهمين إلى المحكمة طوعاً، أو في حالة استحالة تنفيذ قرار أمر القبض بحقهما، فيجوز إجراء محاكمة غيابية، على أن تتوفر جميع ضمانات الدفاع للمتهم، ومنها تكليف محامي لتمثيله أمام المحكمة، وفي حالة عجزه عن توكيل ممثل قانوني عنه يجوز للمحكمة أن تنتدب محام للدفاع عنه، وذلك استناداً إلى أحكام المادة (61)



أمر «الضبط والإحضار» خطوة قد تُعيد تشكيل مفهوم العدالة الدولية وتجدد الثقة في المؤسسات القضائية العالمية



نتنياهو هو وجالانت مجرما حرب

العالمي، محدثة زلزالاً دبلوماسياً يفرض تساؤلات ملحة حول حصانة القيادات السياسية، وحدود السيادة الوطنية، وإمكانية إنصاف الشعوب المضطهدة عبر الآليات الدولية. وفي التحليل الأخير، فإن أي قرار من المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الفلسطينيين، خصوصاً في غزة، هو خطوة كبيرة نحو المساءلة الدولية. فالقرار ليس فقط إدانة ضمنية للأعمال العسكرية الإسرائيلية، بل يُعطي زخماً قانونياً وسياسياً للحقوق الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بإنهاء الاحتلال العسكري. في ظل وجود آليات دولية تسعى إلى محاسبة المسؤولين الإسرائيليين على انتهاكات حقوق الإنسان، ستزداد الدعوات لمزيد من الشفافية حول الأنشطة العسكرية الإسرائيلية، خصوصاً في المناطق المحتلة، مما يضع جرائم الاحتلال الإسرائيلي تحت المجهر الدولي بشكل غير مسبوق.

قضاة المحكمة الجنائية الدولية. كما صرحت مديرة «هيومن رايتس ووتش» بأن «مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة بحق مسؤولين رفيعين في (إسرائيل) تُظهر أن لا أحد فوق القانون». ومثل هذه التصريحات، تؤكد أن القرار خطوة قد تُعيد تشكيل مفهوم العدالة الدولية وتجدد الثقة بالمؤسسات القضائية العالمية.

ما المكاسب التي قد تجنيها القضية الفلسطينية من قرار المحكمة في المستقبل؟

- ينظر خبراء القانون الدولي إلى هذا القرار باعتباره استحقاقاً قانونياً وإنسانياً طويل الأمد، حيث يُعيد تسليط الضوء على الانتهاكات الجسيمة التي طالما أهملت في الساحة الدولية. ومع ذلك، فإن الخطوة لا تقتصر على تداعياتها القانونية؛ بل تمتد آثارها إلى المشهد السياسي

1 و 2- أوب) من «نظام روما». وتؤكد الفقرة الأولى من المادة (61) لنظام روما الأساسي، أنه يجوز لدائرة ما قبل المحاكمة، بناء على طلب المدعي العام أو بمبادرة منها، عقد جلسة في غياب الشخص المنسوبة إليه التهم، من أجل اعتماد التهم التي يعتزم المدعي العام طلب المحاكمة على أساسها.

كيف تلقت المنظمات الحقوقية الدولية أمر ضبط وإحضار نتنياهو وجالانت؟

- كان هناك ردود أفعال ملفتة من المنظمات الحقوقية الدولية، حيث صرح سكرتير عام «منظمة العفو الدولية» بأن نتنياهو «بات ملاحقاً رسمياً» ومعه جالانت، وزير حربه السابق، وأنه بعد صدور مذكرات التوقيف يجب على الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية والأسرة الدولية برمتها، أن تفعل كل ما في وسعها لضمان مثول هؤلاء الأشخاص أمام





الخليج بودكاست



المهمة المقدسة، وهي فضح مخططات طهران، وإلقاء الضوء على التاريخ الأسود لملاي إيران ذوي العمائم السوداء، فضلاً عن كشف ما يحدث في الداخل الإيراني من أحداث قد تخفى على المتابعين العرب، ومساندة الشعوب الإيرانية في سعيها إلى التحرر من ديكتاتورية آيات الله المزعومين، وكشف ما يرتكبونه من جرائم جسام في حق شعوبهم، خصوصاً الأحوازيون العرب الذين يناضلون منذ عام 1925 من أجل دولتهم العربية المستقلة، والأكراد والبلوش والتركمان، وغيرهم من الأقليات المضطهدة داخل إيران.

هذه - باختصار - هي رسالة الخليج بودكاست، وتلك هي بعض أهداف المهمة النبيلة التي يسعى إلى تحقيقها، وعلى الله قصد السبيل، والله وليّ التوفيق والسداد.

شريف عبد الحميد

■ ■ الخليج بودكاست، هو نافذة معرفية وثقافية جديدة يفتحها «مركز الخليج للدراسات الإيرانية» للمهتمين بالشأن الإيراني في العالم العربي، وخارجه، وذلك ضمن أنشطة المركز الذي بات بمثابة حائط صد وممانعة صواعق في مواجهة مشروع نظام الملاي للسيطرة على مقدرات الأمة العربية، خصوصاً بعد أن أصبحت طهران صانعة القرار السياسي في 4 عواصم عربية عريقة، هي بيروت وبغداد ودمشق وصنعا.

وهذه الحقيقة المريرة، التي يعلمها القاصي والداني، توجب علينا جميعاً وليس أسرة «مركز الخليج» فقط، الوقوف في وجه مطامع الملاي، والعمل على كشف مخططات نظام الولي الفقيه الرامية إلى جعل عالمنا العربي ألعوبة في أيدي هذا النظام، الذي عاث في بلادنا زمناً طويلاً فساداً وإفساداً.

لذلك، سيأخذ صنّاع الخليج بودكاست على عاتقهم هذه

إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

تهتم «شؤون إيرانية» بتعريف قرائها بجديد إصداراتنا العربية التي تهتم بالشأن الإيراني. وتدعو قرائها لمراسلة المجلة أو المركز للحصول على إصدارات مركز الخليج من خلال الموقع الإلكتروني أو من خلال صفحات التواصل الاجتماعي.

■ التقرير الاستراتيجي السنوي

«الحالة الإيرانية 2019»

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج

للدراستات الإيرانية، ط. ثانية 2022، 384

صفحة



■ طابور إيران الخامس في الوطن

العربي

«متشيعون مدفوعو الأجر»

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج

للدراستات الإيرانية، ط. ثانية 2021، 292

صفحة



■ إيران: انهيار في الداخل

«دراسات في تفكك البنى الداخلية

للدولة الإيرانية

د. عبد القادر نعناع

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج

للدراستات الإيرانية، ط. أولى 2022، 281 صفحة



■ التقرير الاستراتيجي السنوي

«الحالة الإيرانية 2021»

تحرير: شريف عبد الحميد

تقديم: د. جهاد عوده

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج

للدراستات الإيرانية، ط. أولى 2022، 336 صفحة



■ التقرير السنوي

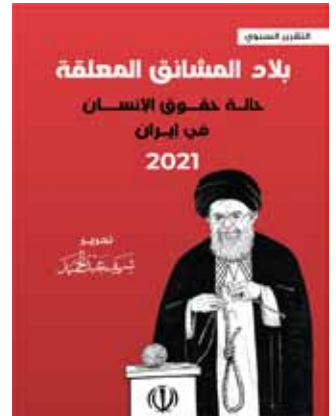
بلاد المشائق المعلقة

حالة حقوق الإنسان في إيران 2021

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات

الإيرانية، ط. أولى 2022، 220 صفحة



■ الاجتياح الفارسي: دراسات في

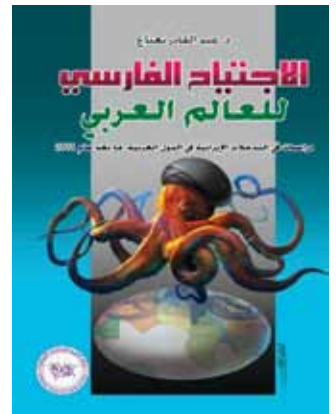
التدخلات الإيرانية في الدول العربية ما

بعد عام 2011

د. عبد القادر نعناع

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج

للدراستات الإيرانية، ط. أولى 2022، 395 صفحة



مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات..

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»



إيران على كافة الأصعدة، في كل المحافل، لم تعد حكرا على الأنظمة والحكومات فحسب، أو على السياسة والأمن والحدود فقط، حيث دخل الشعب العربي على خط المواجهة، وهو ما عكس حجم الغضب الكبير في الشارع العربي من ممارسات إيران، فالمغردون بحثوا عن مختلف المنتجات التي تصدرها إيران وشهروا بها، ونشروا الرمز الدال على المنتج الإيراني، وبشروا بأن انتشار هذه الحملة سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإيراني، كما بدأوا يرددون المنتجات الإيرانية التي تباع في الأسواق الخليجية، داعين المواطنين إلى تجنب هذه السلع والدعوة إلى مقاطعتها، مشيرين إلى

لكي يساهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».

وفي إبريل 2015، دشن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وسما (هاشتاغ) تحت اسم «حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية». تضمن الموسم أكثر من 19 ألف مشاركة وتغريدة، شدد معظمها على أن طهران لا تصدر للمنطقة العربية إلا السموم الزعاف، وأن مقاطعة المنتجات والسلع الإيرانية باتت أمرا واجبا على كل عربي مسلم.

وأكد النشطاء أن المواجهة الراهنة بين

■ لا جدال أن كل من يشتري منتجا إيرانيا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاصة» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عصابة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيدا من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملاي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدا وغلوا وعدوانا.

وبناء على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط،

أن «الباركود» الخاص بهذه المنتجات يبدأ بالأرقام 626.

وقال أحد النشطاء على موقع «تويتر» إن إيران «دولة جاهزة للانهايار، ادموا الحملة»، مؤكداً أن «الحرب الاقتصادية لا تقل أهمية عن الحرب العسكرية والإعلامية، لذلك وجب علينا مقاطعة المنتجات الإيرانية بجميع أنواعها».

وعن هذا الوسم الإلكتروني قال الأكاديمي والكاتب الكويتي عبد الله الشاذلي إن «هذا الهاشتاغ تطور شعبي يؤكد عمق الحرب الباردة بيننا».

والى ذلك، طالب حساب «خطر إيران» على «تويتر» مواطني كل الدول العربية بمقاطعة جميع المنتجات الإيرانية. وذكر الحساب أن «البعث يكره إيران ويعلم عن عداوتها للإسلام، لكنه ضعيف أمام منتجاتها مقاطعة المنتجات الإيرانية قوية في الخليج ويجب تعميمها في المنطقة العربية».

منتجات «لا يشرفنا بيعها» بدأت حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية تؤتي ثمارها ليس في داخل المملكة فحسب، بل في عدة دول خليجية منها الكويت، وتتوسع أكثر فأكثر، حيث انضمت إليها الكثير من الجمعيات التعاونية الكويتية، انطلاقاً من دوافع وطنية وقومية، ولجهة أنه بقيمة هذه المنتجات والأرباح الناتجة عنها، يتم الإنفاق على أتباع إيران وذبولها في الكويت وجميع دول الخليج، وشراء الذمم في وسائل الإعلام المختلفة، ومنها الفضائيات والصحف والمراكز الإخبارية، وغير ذلك مما يشكل خطراً على الوطن العربي برمته وأمنه ويجعله لقمة سهلة في يد إيران، فضلاً عن الدافع الصحي لكون هذه المنتجات إما ملوث، أو محقون بمواد مسرطنة أو سيئ الصنع أو منتهي الصلاحية، وغير ذلك.

وطالب سالم الشعشوع، الناطق الرسمي باسم حركة إصلاح العمل التعاوني في الكويت، رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بمقاطعة المنتجات الإيرانية. وقال «الشعشوع» إن «مبيعات المنتجات الإيرانية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وأن الجمعيات التعاونية لها نصيب 85% من تجارة التجزئة في الكويت، وتمنى أن «تنجح مقاطعة المنتجات الإيرانية 100%، لكي لا يتم محاربتنا بأموالنا».

فيما دعا فهد العذاب، رئيس مجلس

إدارة «جمعية الرقة التعاونية»، التعاونيين الكويتيين إلى «المشاركة في حملة مقاطعة البضائع الإيرانية التي يتم تخصيص ريعها لقتل أهلنا اليمنيين والسوريين والعراقيين، وقصفهم وتدمير بيوتهم وذبح نسائهم وأطفالهم وشيوخهم على مرأى ومسمع من العالم المتآمر على الشعب المغلوب على أمره».

وقال «العذاب»: «إن ما تقوم به طهران من دعم مكشوف بالسلاح والمال وتزويد حزب الشيطان الإيراني بصنوف الدعم لذبح المسلمين بالسكاكين تحت شعارات تكفيرية، لا تخرج إلا من أفواه زمرة باغية فاسدة العقيدة، هي أمور مستنكرة ومذمومة تستوجب منا أن نقف في وجه إيران بكل السبل، وعلى رأسها مقاطعة السلع الإيرانية».

وعلى المستوى التجاري الرسمي، قال المهندس عمر باحليوه، الأمين العام للجنة التجارة الدولية في مجلس الغرف التجارية السعودية: «ستؤثر المقاطعة على الصادرات الإيرانية التي تتم بالطريق غير المباشر، لأن إيران تعتمد على إعادة التصدير عن طريق الإمارات، وهذه غالباً طريقة دخول المنتجات الإيرانية، إضافة إلى تأثر حركة الاستيراد والتصدير الشخصي عبر التجار، لذا ستجد إيران أن منتجاتها قل تصديرها لدول الخليج، من خلال وقوف الصف الخليجي أولاً والعربي ثانياً والإسلامي ثالثاً، لذلك سيكون هناك تأثير بعيد المدى على التجارة البينية وعلى الاستثمارات داخل إيران أيضاً، وبالتالي سيتأثر الاقتصاد الإيراني بشدة».

فيما أعلن يوسف محمد القفاري، الرئيس التنفيذي لشركة «أسواق العثيم» التجارية، عن أن الشركة ستقاطع المنتجات الإيرانية في استجابة لحملة شعبية واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي في المملكة. وقال «القفاري» عبر حسابه الشخصي في موقع «تويتر» إن «كل منتج يحتوى على باركود يبدأ بالرقم 626 لا يشرف أسواق العثيم بيعه مهما كان ربحه».

وتتضمن قائمة السلع والمنتجات والوكالات التجارية الإيرانية التي كانت متداولة في المملكة قبل إطلاق حملة المقاطعة الشعبية، ما يلي:

• مؤسسة «المطرود لتموين الأغذية الوطنية» ومن أشهر المنتجات «خبز الشرائح

-الدونات - كورن فليكس- كيك بريما،
• منتجات مصنع الري للعصائر، ومؤسسة الري للمواد الغذائية ومقر المصنع الرئيسي بالأحساء.

• مصانع الريان للألبان والعصائر
• مخابز وحلويات «العيد» في مدن «الدمام وسيهات والقطيف».

• مخابز أبو خمسين الآلية.
• مخابز الخرس بالأحساء.
• مصنع الجواد للمواد الغذائية.
• مياه «الشفاء» المعبأة.
• مياه «نجران» المعبأة. لصاحبها علي المسلم وهو شعبي إسماعيلي.

• ألبان وعصائر ومربى «نجران».
• مشروب «زميز كولا».

ثانياً، الملابس:

• محلات «الصالح» للأقمشة والأزياء
ب-الدمام والخبر والأحساء.

• عبايات «بوكان».
• «بو حليقة» للعبايات.

• محلات «الرواد الصغار» لملابس الأطفال.

• «البن سعد» للأقمشة.
• «القطان» للمشالح.

• «البغلي» للمشالح.
• محلات «العوفي» لبيع جميع أنواع

الملابس.

ثالثاً، المفروشات والأثاث:

• مفروشات العصفور «طريق الخبر- طريق الجبيل»

• مفروشات بو كان.

• عبد الستار البراهيم لأعمال الديكور.
• الرميح للأثاث

رابعا، المصوغات والمجوهرات:

• محلات مجوهرات «غسان النمر - ياسر النمر للمجوهرات- حسن النمر».

• مؤسسة «ماسة النمر» للمجوهرات.
• مجوهرات «بوخمسين».

• «أريج» للمجوهرات.
• مجوهرات «الحرمين».

• محلات «المهنا».
• مؤسسة «لؤلؤة الناصر».

• مؤسسة «الأربش للمجوهرات».
• مجوهرات الأمير.

• مجوهرات الصبايا

شؤون إيرانية

مجلة «شؤون إيرانية» ليست مجرد مطبوعة، بل هي جزء من مشروع إعلامي ثقافي كبير، ينطلق من مبادئ قومية عربية، الهدف منه هو مواجهة آلة الإعلام الإيرانية الجبارة، التي تروج - ليل نهار- الأكاذيب ملالي طهران، وادعاءاتهم الزائفة، كأحد أدوات بناء مشروعهم التوسعي العدواني في الشرق الأوسط.

ينفق النظام الإيراني أموالاً طائلة على الترويج الثقافي، لخدمة مشروعه الفارسي التوسعي، في هذه المنطقة الشاسعة من العالم، وقد بلغت موازنة إيران الثقافية عام 2018 حوالي 2500 مليار تومان، ذهب منها 386 مليار تومان إلى وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، والباقي صُرف على النشاطات الدعائية والترويجية الثقافية الإيرانية.

لذلك، كان لابد من صدور «شؤون إيرانية» من أجل فهم العقلية الإيرانية، وبيان مدى خطورة المشروع الفارسي الإمبراطوري على الأمة العربية، ولمعرفة كيف تفكر إيران، وما هي أبعاد مخططات الملالي الرامية إلى السيطرة على مقدرات المنطقة، وتصدير الثورة إلى شعوبها، تحت دعاوى براقّة من قبيل «نصرة المستضعفين في الأرض»، أو الوقوف في وجه «الاستكبار العالمي»!

وكان لابد من «شؤون إيرانية»، لأن النظام الإيراني يسعى منذ عدة عقود إلى استغلال «القوة الناعمة»، بمختلف أدواتها، لفرض هيمنته ومد نفوذه الثقافي إلى الساحات العربية والإقليمية والدولية، مع المزوجة بين الأدوات الناعمة ومبدأ القوة الخشنة في سياسته الخارجية؛ في محاولة لمحو الهوية العربية عن المنطقة، بحيث تكون لإيران اليد العليا في المنطقة العربية.

صدرت المجلة لكي تسد بعضاً من الفراغ الكبير في الإعلام العربي المعاصر، الذي لم يتنبّه - باستثناءات قليلة- إلى أهمية مواجهة إيران إعلاميًا، وأهمية فهم ما يدور داخل أورقة الحكم في طهران، وتعميق مشاعر الرفض الشعبي لنظام «الولي الفقيه»، فضلاً عن دراسة اتجاهات الشعوب الإيرانية، ونصرة قضايا استقلال هذه الشعوب المضطهدة، وخصوصاً شعب الأحواز العربي التي تحتل إيران بلاده منذ أكثر من 75 عامًا، والكرد الذين ضاعت دولتهم «جمهورية مهاباد» عام 1946.

وسعت «شؤون إيرانية» منذ صدورها إلى القيام بواجبها على أكمل وجه ممكن، من أجل فضح نوايا الملالي، وتعرية مشروعهم الطائفي، حتى يعلم القاصي والداني أهمية الوقوف في وجه إيران، لكي لا تتحول إلى «فزعاة» تُخيف الشعوب العربية!

ومجلة «شؤون إيرانية» هي مجلة «أسبوعية» تصدر شهريًا مؤقتًا، نحاول فيها كشف النقاب عن خفايا «الشؤون الإيرانية»، سواء على مستوى الداخل أو الخارج، وبيان ما يُراد لنا نحن العرب من دمار وخراب، ضمن مشاريع طهران الممتدة إلى أزمنة غابرة، والخارجة من بطون كتب التاريخ، لكي تتحكم في واقعنا المعاصر بمنطق العنجهية والوصاية والعنصرية «الفارسية» البغيضة.

حزب العمال الكردستاني... 46 عامًا من النضال المستمر

صوت كل الشعوب المقهورة

Kurdistan No: 14



أناهيئا سينو:

«الإبادة الثقافية»

شكل من التطهير العرقي

مسيرة كولن...

مئات الآلاف

يطالبون بـ «الحرية

لأوجلان»

«ثورة

ديرسم»...

70 ألف

شهيد راحوا

ضحية بطش

الأتراك

السنة الثانية • جمادى الأولى 1446 هـ / نوفمبر تشرين الثاني 2024 م

مع
العدد

كورديار دريعي: «داعش»

ارتكب مجزرة كوباني

بتنسيق مع تركيا

أكاديميات
وإعلاميات
يبحثن «مواجهة
العنف» ضد
المرأة

